

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٦٦

الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيسى كوت ديفوار

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٣٠ A/49/431 و A/49/397 و A/49/396 و

A/49/466 و A/49/456 و A/49/470 و A/49/469 و

A/49/581 و A/49/562 و A/49/563 و A/49/516 و A/49/683

٢' مشاريع القرارات (A/49/L.26 و A/49/L.28 و A/49/L.30 و A/49/L.31 و A/49/L.32 و A/49/L.34 و A/49/L.36

(ج) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

١' مذكرة من الأمين العام (A/49/453

٢' تقرير المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية (Add.1 A/CONF.172/9 و

٣' مشروع القرار (A/49/L.21 و A/49/L.29

(د) التعاون الدولي لتحفيظ ما نجم عن الحالة بين العراق والكويت من آثار بيئية على الكويت

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتوية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

١' تقرير الأمين العام (A/49/177 و Corr.1

(Add.1 و

٢' مشروع القرار (A/49/L.19)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادي البلدان أو المناطق

١' تقارير الأمين العام (A/49/158 و A/49/263 و Corr.1 و A/49/356 و A/49/376 و A/49/387 و A/49/388 و

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنوي خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نسخة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو تصويت بناءً على الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

وفي ظل هذه الظروف، يجب على المجتمع الدولي أن يجد بسرعة الطرق والوسائل الازمة لمعالجة هذه المشكلة التي يوشك زمامها أن يفلت.

إن وفد بلادي يقدر الجهود التي يبذلها منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ، مع دعم إدارة الشؤون الإنسانية، لتعزيز التعاون بين جميع المنظمات الإنسانية. ويعرف وفد بلادي بشكل خاص بالدور الهام الذي تقوم به ادارة الشؤون الإنسانية في توجيه النداء الموحد المشترك بين الوكالات.

إن من المسلم به أن مهمة منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ليست مهمة سهلة. ووفد بلادي يعتقد أن ادارة الشؤون الإنسانية يمكنها أن تقوم بدور أكثر فعالية باعتبارها منسقا بين جميع الوكالات التنفيذية بالتركيز على مهمة تقسيم مسؤوليات هذه الوكالات التنفيذية على المستوى الميداني، وبخاصة في المرحلة الأولى للحالات الطارئة المعقدة هذه. وفي الوقت نفسه، سيكون من الأهمية بمكان أن تعرف ادارة الشؤون الإنسانية بالأهمية الخاصة بكل وكالة تنفيذية، وأن تتوكى الحذر فلا تعطل العملية لمجرد قيام هذه الوكالات باستجابة سريعة. إن إعادة تنظيم الادارة الجاري في الوقت الراهن ينبغي أن توجه أيضا نحو الإسهام في تحقيق هذه الغاية، لأن هدف إعادة التنظيم هذه ينبغي أن يكون تسهيل الاستجابة على نطاق المنظومة كلها لهذه الحالات الطارئة المعقدة.

تود اليابان أيضا أن تؤكد الحاجة إلى زيادة تطوير وتعزيز التعاون بين ادارة الشؤون الإنسانية وسائر ادارات الأمانة العامة، وعلى الأخص ادارة الشؤون السياسية وادارة عمليات حفظ السلام. إن منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ بحاجة إلى تعزيز دوره المدعم في تحفيظ استجابات الأمم المتحدة إلى حالات الطوارئ بغية ضمان أن تكون مبادئ المساعدة الإنسانية موضوعة تماما في الاعتبار.

تود وفد بلادي أيضا أن يرى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وقد عززت وظيفتها باعتبارها آلية رئيسية للتنسيق بين الوكالات تحت منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ. وينبغي للجنة أن تنظر في مجال ما يسمى بمسائل المشردين، مثل مسألة معاملة النازحين داخليا، ومسألة المساعدة في أنشطة إزالة الألغام. ومشكلة السلسلة المتصلة ابتداء من

وغيرها من بلدان المنطقة: تقرير الأمين العام (Corr.1 A/49/207)

(و) تقديم المساعدة الدولية الطارئة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين وإعادة إحلال السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب: مشروع القرار (A/49/L.24/Rev.1)

(ز) تقديم مساعدة خاصة للبلدان المستقبلة لللاجئين من رواندا: مشروع القرار (A/49/L.17/Rev.1)

السيد أووادا (اليابان): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديا هائلا وهو يحاول الاستجابة للزيادة الكبيرة في حالات المساعدة الانسانية الطارئة التي وقعت منذ نهاية الحرب الباردة. وما يدعو إلى الإحباط الشديد أن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لم تؤد إلى عالم أكثر سلاما واستقرارا، وإنما أسفرت بدلا عن ذلك عن انتشار صراعات إقليمية ناجمة عن اضطرابات طائفية كانت محتواها في ظل أنظمة قديمة، كما حدث في البوسنة والهرسك في يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة القفقاس من الاتحاد السوفياتي السابق. لقد تكشف الصراع الأهلي أيضا وازداد تعقيدا في السنوات القليلة الماضية وبخاصة في بلدان افريقية مثل ليبيريا، والصومال، وأنغولا، ورواندا. وأضطر المجتمع الدولي إلى أن يكافح في محاولة للاستجابة في الوقت اللازم بطريقة فعالة.

وفي هذه الحالة المضطربة من المحتم على المنظمات الإنسانية أن تعزز التنسيق والتعاون في عملها لمواجهة هذه الحالات الطارئة، التي لها جميعاً أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وانسانية معقدة . وبينما يعترف وفد بلادي بأن المنظمات الإنسانية التابعة لمنظومه الأمم المتحدة، وسائر الكيانات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، بذلت أفضل الجهود لتعزيز قدرتها على العمل في الوقت اللازم بطريقة منسقة، فإنه يرى أنها وصلت الآن إلى حالة أصبحت فيها غير قادرة بعد الآن على مواجهة الوضع دون توفير نظام أكثر فعالية للتنسيق والتعاون، وذلك في ظل خلفية من الزيادة المطردة في حجم ونطاق هذه الأزمات.

المركزي لحالات الطوارئ لن تؤدي الى حل طويل الأجل للمشكلة الرئيسية للصندوق، وهي أن أداءه كصندوق دائم آخر في التناقض. وبغية إيجاد الطرق لعلاج هذه الحالة، يود وفد بلادي أن يطلب من إدارة الشؤون الإنسانية أن توفر لنا خطة طويلة الأجل لتحسين أداء الصندوق قبل زيادة حجمه.

فيما يتعلق بتوصية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستمرار الترتيب الخاص بتمويل تنسيق الرد السريع من الفوائد المحصلة بواسطة الصندوق الدائم، لا تعرض اليابان على هذه التوصية وتؤيد استمرار استخدام الفوائد التي يحصلها الصندوق لتعزيز تنسيق الاستجابة السريعة، مثل ايفاد بعثات تقييم الاحتياجات الطارئة المشتركة.

وما فتئت اليابان تبذل قصارى جهدها من أجل تخفيف معاناة الشعوب في كل أنحاء العالم سواء تعلق الأمر بحالة طوارئ معقدة أو كارثة طبيعية. لذلك ما فتئت حكومتي تقدم المساعدة الإنسانية لللاجئين أو المشردين داخلياً سواء عن طريق الوكالات الإنسانية مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولي أو على الأساس الثنائي. وفي العام الماضي ذهبت مساعدات الحكومة اليابانية إلى بلدان متعددة مثل أذربيجان وليبيا والسودان والصومال ورواندا ومدغشقر وأوغندا وموزامبيق. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعيد تأكيد عزم اليابان على مواصلة تكثيف مساعدتها الإنسانية في المستقبل.

وفيما يتصل بالحالة في رواندا، ترى حكومتي أن المأساة هناك من أكبر القضايا الإنسانية التي يتوجب على المجتمع الدولي معالجتها. وحكومتي تتعاون تعاوناً كاملاً مع المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية لللاجئين والمشردين الروانديين وكذلك بتيسير إيجاد بيئة مؤاتية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم مبكراً.

وحكومة اليابان ستبذل قصاراً لها أيضاً لمساعدة الحكومة الجديدة في كيغالي في جهودها لمساعدة شعبها للخروج من البوس، وما فتئت تقدم لها مساعدات إنسانية طارئة، بما في ذلك توفير الغذاء والإمدادات الطبية عن طريق المنظمات الإنسانية الدولية ذات الصلة.

الاغاثة في حالات الطوارئ الى الإنعاش. وبشكل خاص، بالنسبة لمشكلة المسائل المتعلقة ابتداءً من الاغاثة في حالات الطوارئ الى الإنعاش وإعادة البناء، قد يbedo هاماً لمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها أن ترسم سياسة شاملة واستراتيجية لفترة ما بعد حالة الطوارئ في حالة معينة، حتى يمكن لرغم التعاون المتعدد الأطراف المتولد عن الاجراءات المتخذة لمواجهة الحالة الطارئة أن يستدام وأن يطور الى مرحلة الإنعاش والتعويض. وفي هذا الصدد، يقدر وفدي بلادي أن الفرق العاملة المنشقة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وضع مبادئ توجيهية لاطار تنفيذي يرمي الى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لمتطلبات الانتقال من الاغاثة الى الإنعاش والتنمية. وأأمل أن يزداد تطوير هذه المبادئ التوجيهية حتى يتسمى ترجمتها الى أعمال تفعيلية على المستوى القطري.

فيما يتعلق بوضع نظام اعلامي للطوارئ، ونظام للانتذار المبكر بالحالات الطارئة، كما أكدت الجمعية العامة في قراريها ١٨٢/٤٦ و ٥٧/٤٨، تلاحظ اليابان الجهود التي بذلتها حتى الآن وكالات مختلفة في هذا المجال، وترجو بإخلاص أن يجري تطوير تلك الآليات، حتى يمكن تحقيق مستوى محسن من التنسيق في الاستجابة لحالات الطوارئ، في مجالات مثل الاستعداد، والتخطيط للطوارئ، والعمل الانساني الوقائي المناسب.

لقد قرأ وفدي بلادي باهتمام كبير التقرير الشامل الذي أعده الأمين العام رداً على طلب معلومات اضافية بشأن مشكلة تنسيق الرد السريع وبشأن العيوب القائمة في اداء الصندوق الدائم المركزي لحالات الطوارئ. ويرى وفدي بلادي من حيث المبدأ، أن الإجراء الشامل بتسمية منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ من بين أكفاء الأفراد الممثلين لمختلف الوكالات الإنسانية المعنية بحالة بذاتها، بما في ذلك المنسقون المقيمين، سيكون أكثر فائدة وفعالية لو تم على المستوى الميداني. ويجد وفدي بلادي أمل وطيد أن تنفذ هذه الاجراءات بأقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالصندوق الدائم المركزي لحالات الطوارئ يتفق وفدي بلادي مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أنه يؤدي وظيفة مضيئة، وبخاصة في تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة لأي حالة طارئة معقدة. وبينما نشعر بقلق بالغ لانخفاض مستوى موارد الصندوق، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مجرد زيادة حجم الصندوق الدائم

والبيان من جانبها تعزز الإسهام إسهاماً ربما أكبر من إسهامها في الماضي من أجل تشجيع أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود وفد الصين أن يشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير بتلر مثل استراليا، على بيانه الذي يوجز المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال؛ ونعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن والى إدارة الشؤون الإنسانية على جهودهما على مدى العام الماضي في تنسيق مساعدات الطوارئ الإنسانية.

يولي الوفد الصيني اهتماماً كبيراً للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. كما يعلق أهمية كبيرة على الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية في هذا المجال ويدعم هذا الدور. وعلى مدى العام الماضي، زادت الكوارث بمختلف أنواعها في العالم زيادة ملحوظة، مسببة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات في البلدان والمناطق المنكوبة - وبصفة خاصة البلدان النامية. إن توائر الأزمات الإنسانية وتزايد عددها أعاداً تنمية البلدان النامية من ناحية، وأفضياً من ناحية أخرى إلى تحويل الموارد من التنمية إلى المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ والكوارث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتلتف إلى هذا الاتجاه كما ينبغي أن يبذل مجهودات من أجل عكسه.

ونرى أن الكوارث الطبيعية تشكل أحد العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، الأمر الذي ينبع أن يحظى بالاهتمام الواجب. لكننا لاحظنا بشعور من الأسف أن الأمم المتحدة في مساعداتها الغوثية لحالات الكوارث تركز على الكوارث من صنع الإنسان ولا تولي الاهتمام الكافي للكوارث الطبيعية.

هناك ما يزيد على ٥٠ مليون إنسان في العالم يحتاجون إلى مساعدة دولية نتيجة كوارث من صنع الإنسان أو عوامل أخرى من صنع الإنسان. ويتجه على الأمم المتحدة، بل لا بد لها، أن تبذل قصارى جهدها لمساعدتهم. ولكن يوجد في الوقت ذاته عدد كبير من الناس بحاجة إلى المساعدة بسبب الكوارث الطبيعية. وعلى سبيل المثال يتعرض ٢١ مليون إنسان في بلدان جنوب الصحراء للخطر بسبب الجفاف. لذلك

أخيراً اسمحوا لي أن انتقل إلى البند ٣٧ (ج) من جدول الأعمال، "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية"، وأن أعرض بعض تعقيبات وفدي بهذا الصدد. إن المبادرة التي اتخذتها اليابان بالتعاون مع مجموعة السبعة والسبعين بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كان الدافع إليها إدراكنا بأن الحد من الكوارث الطبيعية عنصر حاسم في جهودنا العامة لتوفير ظروف مؤاتية من أجل التنمية.

من المهم أن يواصل المجتمع الدولي تكريس اهتمامه لهذه القضية، التي كثيراً ما تنسى في خضم الاحتياجات اليومية الأقرب، لأن الكوارث الطبيعية، بحكم العادة، تقع بشكل غير متوقع وتسبب أضراراً فادحة. وينبغي لنا أن نتوخى اليقظة دائماً بغية اتقان الكوارث الطبيعية وتحفيض حدتها والتأهب لها.

ويرى وفدي أن نجاح العقد سيعتمد في النهاية على التنفيذ الناجح لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في مدينة يوكوهاما في أيار/مايو من هذا العام. وبحدودنا وطيد الأمل بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقر استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً، وخاصة خطة عملها.

إن خطة العمل تحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين المحلي والوطني وعلى الصعيدين دون إقليمي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي، وفيما يتصل بالأنشطة على الصعيدين المحلي والوطني، يلاحظ وفدي أن جميع البلدان مدعوة إلى دمج هدف الحد من الكوارث ضمن تحدياتها للتنمية المستدامة الأمر الهام جداً، في رأيي، في الحد من درجة التعرض لأضرار الكوارث. وعلى الصعيدين دون إقليمي والإقليمي يلاحظ وفدي مع الإرتياح أن خطة العمل تؤكد على أهمية تشجيع وتعزيز التعاون في الأنشطة الرامية إلى اتقان الكوارث والتأهب لها وتحفيض حدتها. ويسر وفدي أيضاً أن من بين الأنشطة على الصعيد الدولي توفير الدعم الكافي لأنشطة العقد بما في ذلك أنشطة الأمانة العامة للعقد، وعقد مؤتمر عالمي ثان يعني بالحد من الكوارث الطبيعية في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٠ كي يتولى إجراء استعراض شامل لمنجزات العقد.

على نحو أفضل. وبهذه الطريقة وحدها يمكن تحقيق الأهداف التي تتضمنها خطة عمل واستراتيجية يوكوهاما، وإنما ستنتهي على الأرجح كنظريات عديمة الجدوى.

إن الصين بلد نام حيث لا يزال يعيش ٨٠ مليون نسمة في الفقر. والصين أيضاً بلد كثيراً ما تقع فيه كوارث طبيعية. ووفقاً لاحصاءات غير مكتملة، أودت الفيضانات حتى الآن من هذا العام بحياة ما يزيد على ٥٠٠٠ نسمة، وسببت أضراراً بقيمة حوالي ١٧ مليون دولار. وعلى الرغم من هذه الكوارث الطبيعية الخطيرة، قامت الصين بتوفير الأغذية والأدوية لللاجئين الروانديين من خلال إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وتقديم مساعدات غوثية في حالات الكوارث ومساعدة اقتصادية خاصة، ضمن الامكانيات المتاحة لها، إلى البلدان الأخرى من خلال أقنية ثنائية. وستواصل الصين في المستقبل العمل مع المجتمع الدولي من أجل ابقاء الكوارث، والحد منها، وتقديم المساعدات الغوثية في جميع أنحاء العالم.

ختاماً، نود أن نؤكد أن من واجب المجتمع الدولي عدم التهرب من توفير المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة إلى البلدان التي تقع فيها الكوارث. ونعتقد بأن هذه المساعدة ينبغي أن تستمر في أن تكون إنسانية وحيادية ونزيفة وغير مشروطة.

السيد سو شاريبيا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنها لحقيقة محزنة في الواقع أن الحاجة العالمية للمساعدة الإنسانية الطارئة هي أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى. فهناك ما يزيد على ٥٣ مليون نسمة في بلدان في آسيا وأفريقيا والقوقاز ويوغوسلافيا السابقة وأمريكا الوسطى بحاجة ماسة إلى المساعدة الطارئة. إنهم الضحايا التعساء لتفكاك الدول، والصراعات العرقية والأهلية، والتجاهل الصارخ لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي، وللکوارث الطبيعية المدمرة. ونحن نأسف لما سببه الكوارث الطبيعية والکوارث التي هي من صنع الإنسان من خسائر في الأرواح البشرية، وبخاصة للأثار الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي ترتب عليها في البلدان النامية.

في السنوات الثلاث التي مرت منذ اتخاذنا القرار ٦٤/١٨٢، وأنشأنا معه آليات جديدة لمنظومة الأمم

نرى أن المساعدة الغوثية في حالات الكوارث الطبيعية لها أهمية مماثلة لأهمية المساعدة الغوثية في حالة الكوارث من صنع الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة في الوقت الذي تعزز فيه قدرتها على الاستجابة السريعة للطوارئ المعقدة أن تدرس أيضاً كيفية تعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية وخاصة المفاجئة والشديدة. وعلاوة على هذا ينبغي إيلاء الاهتمام لعمليات الإصلاح وإعادة التعمير بعد الكوارث بغية تقديم يد المساعدة للبلدان المنكوبة بصدق تنميتها المستدامة.

ثالثاً، ينبغي معالجة النقص في الصندوق الدائم المركزي للطوارئ. وينبغي بذل الجهد، في المقام الأول، لتعزيز الإدارة. وهناك مثل صيني يقول: "استعمل أفضل أنواع الفولاذ في صناعة حد السكين". بعبارة أخرى، ينبغي استعمال الموارد القيمة النادرة في أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث حيث تكون الحاجة إليها ماسة للغاية. وفي المقام الثاني، ينبغي توسيع حجم الصندوق على النحو المناسب.

رابعاً، إن الوفد الصيني يؤيد خطة عمل واستراتيجية يوكوهاما اللتين اعتمد هما المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. ونود أن نبلغ الجمعية العامة بأن الحكومة الصينية، استجابة منها للمناشدات الواردة في هاتين الوثيقتين، ستقوم بوضع خطة وطنية شاملة تتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية، ويكون عرضها الرئيسي ابقاء الفيضانات والجفاف، وحماية انتاج الحبوب والبيئة. وستشكل هذه الخطة عنصراً هاماً من خطة البلد الخمسية التاسعة للتنمية.

إن الوفد الصيني يرى أن المطلوب من المجتمع الدولي بذل جهود أكبر من أجل تحويل الوثيقتين المعتمدتين في مؤتمر يوكوهاما إلى عمل ملموس. ومحفظ ذلك يمكن في الموارد المالية والتكنولوجيا. إن ٩٠ في المائة من الكوارث الطبيعية في العالم تقع في البلدان النامية التي تتصف أساساتها الاقتصادية بالضعف والتي لديها صعوبة في ابقاء الكوارث ومكافحتها. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يزيد مساعدته المالية وينقل التكنولوجيات المتعلقة بالحد من الكوارث إلى البلدان النامية بغية مساعدتها على ابقاء الكوارث ومكافحتها

يعني أن المنسق وإدارته يجب أن يحظى بأكمل قدر من التعاون من جانب الشركاء الآخرين في المنظومة. وأود أن أعرب في هذه المرحلة عن تقديرنا العميق للعمل المتضامن الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية تحت قيادة وكيل الأمين العام بيتر هاسن.

في الحالات التي يتراوط فيها البعدان السياسي والأنساني بشكل بارز، تتصف العلاقة بين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والمسائل السياسية، وحفظ السلم بأهمية حاسمة. وفي هذه الحالات، من الضروري أيضا الحفاظ على مبادئ الروح الإنسانية والحياد وعدم الانحياز في تقديم المساعدة الغوثية.

وفيما يتعلق بالموضوع الهام جدا، موضوع تعزيز التنسيق الميداني للمساعدة الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ المعقدة، فإن الإضافة الملحة بتقرير الأمين العام تحتوي معلومات مفيدة، بما في ذلك التدابير المزعزع اتخاذها لتعيين منسقين للمساعدات الإنسانية.

وكما سبق أن لاحظنا وصلت مطالبات المجتمع الدولي بتوفير المساعدات في حالات الطوارئ إلى مستويات لا سابق لها. وفي الوقت نفسه وصلت القدرات على الوفاء بها إلى ما يقارب منتهاها والموارد المخصصة للاستجابة لها ليست غير محدودة. ولذلك ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتداريب التي تخفف من تكاليف عمليات الإغاثة فضلاً عن تفادي التكاليف من خلال الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية والتنمية الوقائية.

وبينما دلل صندوق الطوارئ المركزي على أهميته بوصفه أداة لتدفق السيولة النقدية الدائرة، فإننا نتشاطر الرأي بأن تشغيله يمكن أن يحسن من خلال ضمان تسديد الأموال المقدمة في الوقت الحسن. وفي هذا الصدد لاحظنا من خلال الإضافة الملحة بتقرير الأمين العام أن المنظمات التنفيذية يتعين عليها الاتجاه إلى الصندوق، نظراً لأن صناديقها الخاصة لحالات الطوارئ

"إما محدودة أو غير كافية أو مستنفذة"
(٥٧) A/49/177/Add.1

المتحدة من أجل الاستجابة للطوارئ، بقيت هذه الإجراءات الجديدة تخضع لضغط شديد. لقد تحققت بعض أوجه النجاح الملحوظ فيما يتعلق بالاستجابة للطوارئ الإنسانية على نحو شامل وحسن التوقيت والتنسيق. وهذا يدل على أنه حينما تتوفر الارادة السياسية لوضع الحالة الإنسانية في المقام الأول، يمكن تحقيق شيء الكثير. والمؤسف أن العكس صحيح أيضاً، أي عندما لا توجد إرادة سياسية، تصبح المساعدة الإنسانية صعبة إن لم تكن مستحيلة.

إن مناقشة تقرير الأمين العام بمناسبة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام دلت على أن تقدماً ملحوظاً نحو الاستجابة للطوارئ على نحو أكثر تنظيمياً وتماسكاً قد تم تحقيقه، لا سيما في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تنظيم الآليات الجديدة، وتحسين التعاون العمودي والأفقي، وفي هذا الصدد، لاحظنا أن الأطراف المعنية بذلك جهوداً متضادرة من أجل تعزيز قدراتها على القيام بعمل حسن التوقيت ومنسق، بما في ذلك تحديد مسؤوليات كل منها بصورة محسنة، وتحليل الحالات الطارئة وتقييم الاحتياجات بصورة أفضل.

ولاحظنا أيضاً أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عالجت مسائل هامة، مثل الوصول إلى الضحايا، وأمن الموظفين وإمدادات الإغاثة والضرورات الإنسانية في حالات الصراع، والمشردين في الداخل، وزرع الألغام، والتسرير والأثر غير المقصود للجزاءات. ولما كان التعاون المتبادل بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وإدارة الشؤون الإنسانية يشهد تقدماً، ويفضي بالتالي إلى أداء محسّن بصورة عامة، فإن الاجتماعات المكثفة بين منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ستتصبح هامة أكثر من أي وقت مضى. والنتائج التي ستسفر عنها هذه المشاورات ينبغي تعميمها فوراً، بما في ذلك على الحكومات المهتمة.

إننا نشاطر الاعتقاد الشائع إلى حد بعيد بأنه يجب أن يكون الهدف الأول لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الشؤون الإنسانية تسلم زمام القيادة بالتسيبة عن الأمين العام، والعمل بصفة الميسّر والمنسق لصالح المجتمع الدولي. ومن شأن ذلك أيضاً أن

الواجب لسلامة موظفي الإغاثة. بل ربما يتعين التكثيف الأكبر للتدابير التي هي قيد الدراسة الآن.

أود أن أركز بإيجاز على مسألة محددة، هي أيضاً قيد الدرس في هذه المجموعة وتعلق بالمساعدة الاقتصادية للدول التي تتضرر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على فرض جزاءات، وخصوصاً ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). لقد كانت النمسا من الدول المشاركة في تقديم القرار رقم ٤٨٠، الذي اتخذ في الدورة الماضية للجمعية العامة. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام الذي أعدَّ للنظر فيه في إطار هذا البند. ونحن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا العام.

في البيان الذي أدلني به في اللجنة الثانية خلال مداولات العام المنصرم ركز وقد النمسا بشكل واسع على هذه المسألة. فالجزاءات أصبحت أدلة هامة ضد الذين يهذأون بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه أنها باهظة التكاليف لأعضاء المجتمع الدولي. فالحظر يزعزع الصلات التجارية، ويؤدي إلى زيادة في تكاليف النقل وصعوبات في أوضاع السوق، ويضر بنظام النقل في الدانوب. والنمسا، بالرغم من تضررها، ملتزمة التزامها صارماً رغم ذلك بالتنفيذ الدقيق للجزاءات المذكورة طالما بقيت ضرورية.

إن عدداً من الدول المجاورة لصربيا والجبل الأسود، فضلاً عن دول أخرى، تتعرض لصعوبات اقتصادية معينة نتيجة تنفيذ الجزاءات. ونود أن نشيد بهذه الدول على التزامها المستمر بالتطبيق الصارم للحظر. وترى النمسا أن المداولات الجارية في إطار هذا البند من جدول الأعمال ستكون طريقاً آخر للتعهد بتقديم الدعم لأكثر البلدان تضرراً.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أتوجه بالشكر للوفود على كلماتها الرقيقة، التي تشير إلى الدور الذي أوكلته إلي، السيد الرئيس، بموجب القرار رقم ٤٨٢، لتنسيق مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال. وسأبذل قصارى جهدي، طبعاً، بالتعاون مع جميع الوفود المهمة، كي أكون عند حسن توقعاتكم. وإنني لعلى ثقة أنه خلال هذه العملية سنتمكن قريباً جداً من تحديد عدد كبير من مشاريع القرارات التي

وفي هذا الصدد يبدو أن من المطلوب إجراء دراسة تكامل موارد الطوارئ المختلفة.

ومع ذلك وبالنسبة لموضوع الموارد، يجب أن يسمح لنا بالتأكيد مجدداً على دعوة الأمين العام في العام الماضي الواردة في القرار رقم ٥٧٤٨ لإجراء مزيد من الدراسة لجميع الوسائل والطرق الممكنة لتوفير الموظفين المؤهلين المناسبين والموارد الإدارية، التي تتناسب مع المسؤوليات الثقيلة لدارة الشؤون الإنسانية. وحيث أن ٥٠ في المائة تقريباً من التكاليف الإدارية للإدارة تمول حالياً بموارد من خارج الميزانية، فإن هذه الدراسة تبدو أنها تكتسي طابع العجالة.

ويدلل تقرير الأمين العام مرة أخرى أن الهجوم المفاجئ للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة ما زالت تمثل شاغلاً رئيسياً للمجتمع الدولي. ونحن نتفق على أن الهدف الأول للإدارة يجب أن يتمثل في الاضطلاع بدور العامل الحفاز على تشجيع استراتيجيات الحد من الكوارث، أي الاتقاء والتأهب، وخصوصاً في البلدان النامية.

وفي إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تم إنجاز عمل مهم فعلاً، كما يعبّر عن ذلك بوضوح تقرير المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. إن استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً، بالإضافة إلى خطة العمل، توفران بالتأكيد زخماً إضافياً لتحقيق أهداف العقد.

وفيما يتعلق بآليات الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية، فقد تم تطوير عدد من المبادرات التي يجري تكييفها الآن مع حالات الطوارئ المعقدة. والنمسا، بوصفها شريكة نشطة في أفرقة تدير وتنسق آثار الكوارث التابعة للأمم المتحدة، ومشروع الاستشارية الدولية لأعمال البحث والإنقاذ، ومشروع موجودات الدفاع العسكري والمدني، ترحب بهذا التطور. ويمكن لآليات الاستجابة هذه أن تستخدمن أيضاً في مضمون التحديات المتزايدة التي تشكلها حالات الطوارئ البيئية.

والتجارب الأخيرة في حالات الطوارئ المعقدة علمتنا أن أعمال الإغاثة ينبغي الاضطلاع بها في بيئات تتزايد خطورتها. ومن الأهمية القصوى الضمان

تحظى الآن بتوافق الآراء في الجمعية العامة وأنه، أكثر من ذلك، ستصل في أقرب وقت ممكناً إلى اتفاق حقيقي بشأن مشروعات القرارات التي قد تتطلب المزيد من المفاوضات. ويحذو نبي الأمل أن عملية التشاور، كما قدمها قرار العام الماضي، سوف ينظر إليها كخطوة نحو تحقيق نوع أكثر شمولًا لتناوله الجمعية العامة بالنسبة لمشاريع قرارات معينة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال.

وأخيراً، في الأمانة العامة ذاتها، اتخذت الادارة خطوات هامة نحو تحسين تقسيم العمل بين وحدات الأمانة العامة في جنيف وفي نيويورك.

هذه التعديلات ستساعد على جعل الادارة مركز التنسيق الفعال للمساعدة الطارئة، ومثلاً حقيقة الخدمات التي تنطوي على قيمة مضافة، مقارنة بالعمل الفردي الذي تقوم به كل جهة على حدة. ومع ذلك، يجب أن تنسن المبادرات التي اعتمدت حتى الآن بأنها مجرد خطوة في عملية مستمرة لإعادة التكيف مع الحقائق في الميدان، ومع متطلبات أزمات متزايدة .

(تكلم بالفرنسية)

على الرغم من هذا التقدم الجدير باللاحظة، شرعت كندا في النهوض بتحسينات أخرى تتعلق أساساً بقدرات المنظومة في مجال "الاستجابة السريعة". ولكي تكون هذه الاستجابة السريعة فعالة، يجب أن تتركز على ثلاثة شروط أساسية: تعين منسق للشؤون الإنسانية في الميدان؛ التعاون فيما بين الوكالات في المرحلة الأولى من حالة الطوارئ؛ القدرة على الاعتماد على صندوق للطوارئ لا يعوقه مستوى الأصول الموجودة أو التأخر في التسديد. حينما اتخذ القرار ٥٧/٤٨، وأثناء مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف الماضي، حثثنا بقوة على إيجاد حل لهذه العيوب.

ويسرنا أن هذه القضايا أصبحت تحظى بدرجة الاستجابة البناءة التي أشار إليها منسق حالات الطوارئ في تقريره. ونحن نهنئه على ما بذله من جهود. إن تعين منسق الشؤون الإنسانية في الميدان كان موضع اتفاق إجماعي بين الوكالات. وهذا الاتفاق ينص على أن المنسق المقيم يتولى هذا المنصب في المعتاد؛ وإلا، فينبغي أن تتوفر لدى الأمين العام المساعد المرونة الكافية لأن يختار من قائمة خبراء معتمدة سلفا

السيد كارسفارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد شهد هذا العام زيادة كبيرة في حالات الطوارئ التي تسببتها صراعات من صنع الانسان والذوارث الطبيعية. وبالرغم من الثمن الباهظ، المتمثل في الآرواح الإنسانية والأضرار المادية خلال هذه الأزمات، فإن ثمنها أعلى لعله دفع فيما بعد. إن ثلاثة ملايين من البشر يتوزعون على أكثر من ٢٩ بلداً بحاجة ماسة إلى المساعدة الفورية.

ومع ذلك ليست مساعدات الطوارئ التحدي الأوحد. ففي بعض الأحيان يتجلّى تحديًّا أصعب في إعادة بناء المكونات الضرورية من أجل تحقيق أدنى مستويات الأداء في المجتمع. وفي أحيان كثيرة تصبح حلقة مفرغة من الفقر المدقع وإنكار الحقوق الأساسية مصدراً للصراع الداخلي وتؤدي إلى زعزعة المجتمع، إن لم يكن تعطيله التام. ولهذا السبب نرى ضرورة إدماج الأمان والأبعاد السياسية والانسانية لمساعدات الطوارئ، وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى تعزيز استجابة إنسانية فعالة فضلاً عن النهوض بالتعاون الأكبر بين منظمات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وكندا هي البلد الأول الذي اعترف بأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذا التحدي قد تحسنت تحسناً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية. والكثير من الفضل في هذا يعود إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن، وموظفيه. فدور إدارة الشؤون الإنسانية يلقى الآن تقهماً وقبولاً أوسع. وتم التدليل على فائدة الأدوات المتاحة للادارة. فالناءات الموحدة أصبحت إحدى أدوات التنسيق الأساسية والقناة المفضلة لاستجابة مجتمع المانحين.

وقد ثبتت فائدة الصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ في خصوص استخدامه المتواتر من قبل مختلف مشغلي البرامج. وللحنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

وينبغي للماهين، فيما يخصهم، أن يستجيبوا على الفور للنداءات الموحدة وأن يقدموا حصة سريعة من منحهم للسامح للوكالات بإعطاء أولوية لتسديد التكاليف المقترنة بالاستجابة السريعة. وفي إطار النداء الموحد ذاته يلزم وجود باب مختص لتفطية هذا البند.

ولا بد من النظر في زيادة الصندوق اذا ثبت عدم كفاية هذه التدابير. وعلى كل حال، فمن الواضح أنه لا توجد أية عقبة أمام تغذية صندوق طوعي. قد تكون هناك مشكلة تتعلق "بالحد الأدنى" ولكن بالقطع لا توجد مشكلة بخصوص "الحد الأقصى". وينبغي أن يتولى المانحون المحتملون الدقة في تقرير ما إذا كانوا قادرين على العطاء.

ومع ذلك هناك حلول ممكنة لمشكلة التدفق النقدي. وقد اقترح البعض تدابير تنص على قدر أكبر من الانتقائية وعلى استجابة معجلة للنداءات. واقتصرت أيضاً الإسهامات العينية باعتبارها نهجاً آخر. وكل هذه الحلول الممكنة تشتهر في هدف واحد: المحافظة على السمعة الأساسية للصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ بوصفه صندوقاً للطوارئ وملاذاً أخيراً حينما تكون الوسائل الأخرى، في الواقع، غير متوفرة.

وعليه، فقد وجهنا دعوة لمنسق الشؤون الإنسانية ليدرس هذه المسائل بمزيد من التعمق، ونحن نشجعه على مواصلة عملية التشاور التي شرع فيها استجابة القرار .٥٧/٤٨

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير زمبابوي للأمين العام على تقريره المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. لقد وجدنا التقرير موجزاً ومهماً بالمعلومات، ويتيح لنا أن نتّيّم حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦ و ٥٧/٤٨. ووفد بلادي يوافق تماماً على البيان الذي أدى به صباح اليوم رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا البند.

إن زمبابوي تشعر بقلق عميق إزاء العدد المتزايد والأبعاد المتعاظمة لحالات الطوارئ الإنسانية التي تشمل الكوارث الطبيعية وكذلك ما يسمى بحالات الطوارئ المعقدة. وكما يشير التقرير المعروض علينا،

شخصاً متوفراً لديه الخبرة اللازمة. ويحدونا الأمل في أن يكون منطق هذا الاتفاق ووضوحه ضماناً لفعاليته.

والاستجابة السريعة تتوقف أيضاً على التعاون الوثيق بين الوكالات أثناء المرحلة الأولى من حالة الطوارئ. وهي تفترض أن تكون الوكالة التي تحتل المركز البارز في الميدان قادرة على توفير درجة معينة من القيادة. وفي حالات أخرى، لا بد من وضع خطط لإيقاد فريق مشترك بين الوكالات إلى الميدان لكفالة تقييم أولي لاحتياجات. وفي جميع الحالات المحددة تتوقع من الوكالات أن تدعم بشكل كامل الأنشطة التنسيقية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بما تحتاجه من الأفراد والوسائل. ونحن نشجع الدول الأعضاء على التشديد على هذا المطلب - وعلى سبيل المثال، في اجتماعات المجالس التنفيذية للوكالات المعنية.

(تكلم بالإنكليزية)

يتافق الجميع على أن الصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ يمكن في صلب القدرة على الاستجابة السريعة. واستخدامه في ٣٣ مناسبة لمبلغ إجمالي وصل إلى ١٠٣ ملايين دولار يشهد، على أقل تقدير، على مدى الحاجة إلى صندوقبدأ برأس المال لا يزيد على ٥٠ مليون دولار. والواقع أن أزمة رواندا أذكت النقاش حول ما إذا كان مستوى هذا الصندوق يكفي في وقت لم يعد متاحاً فيه من رصيده سوى ٥ ملايين دولار بالكاد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوشاريما (النمسا).

فهل مستوى الموارد المتوفرة هو المشكلة؟ أم أن الروتين هو الذي يعقد استخدامها وتسييرها؟ أم هو ببطء المانحين في الاستجابة للنداءات الموحدة؟ لا شك أن هذه العوامل جمِيعاً تسهم في هذه المشكلة.

ولا يساورنا أي شك في أن إدارة الشؤون الإنسانية ينبغي أن تكون أكثر انتقائية فيما يتعلق بقبول الطلبات التي تقدم. وهذه الطلبات ينبغي أن تفي بمعايير حالة "الطوارئ المطلقة"، وأن تجتاز الاختبار المتعلق باحتمال قيام المانحين بالتسديد.

مجالات هامة من قبيل تعبئة الموارد، وتقديم الدعم للتنسيق الميداني؛ والجانب الإنساني للجزاءات؛ وإزالة الألغام؛ والتخلص من الإغاثة إلى التنمية. كما أنها ناطر وكيل الأمين العام بيتر هانسن فيما أعرب عنه من رأي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٣ تموز/ يوليه ١٩٩٤، بأن منظمات الإغاثة تستطيع أن تستفيد من إجراء حوار أكثر انتظاماً مع الحكومات، بما في ذلك الحكومات المانحة، بشأن قضايا التنسيق المتصلة بالمساعدات الثنائية والمتحدة الأطراف، وكذلك بشأن استشراف عالمي لتحديد الفجوات في الموارد أو البرامج وعلاجها. وإننا مهتمون بمعرفة نتائج المشاورات التي دارت في اللجنة الدائمة بهذه الصدد.

لقد لاحظنا من تقرير الأمين العام أنه يجري وضع ترتيبات لإجراء مشاورات فيما بين منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والمسؤولين عن تحطيم عمليات حفظ السلم من أجلأخذ المكون الإنساني المتضمن في هذه العمليات في الاعتبار. ونحن موافقون على أن ما تسمى بحالات الطوارئ المعقدة التي تشمل تدخلات عسكرية وعمليات حفظ سلم ينبغي أن تكون موضع اهتمام الجمعية العامة. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي لإدارة الشؤون الإنسانية أن تعمل وفقاً للولاية المناظنة بها بموجب القرار ١٨٢/٤٦، وخصوصاً الحاجة إلى كفالة المراعاة الصارمة لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. ونعتقد أن جمعي ضحايا الكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، يستحقون المساعدة من المجتمع الدولي بسخاء وبطريقة حسنة التوقيت تمشياً مع روح القانون الإنساني الدولي.

ومن الأدوات الهامة الأخرى التي يوفرها للأمم المتحدة القرار ١٨٢/٤٦ آلية النداءات الموحدة. وإننا ليسرنا أن النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات قد أصبحت أكثر تكاملاً وشمولاً بشكل تدريجي. وإننا نرحب بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية النداءات على المستوى الميداني، ونود، في هذا الصدد، أن نثنى على حكومة السويد لما قدمته من المساعدة في إنشاء صندوق الأمم المتحدة لتنمية الإنسانية. إن مشاركة منظمات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة في عمل اللجنة الدائمة أمر له أهميته أيضاً في هذه العملية. وإننا نقدر ما قامت به اللجنة الدائمة بشأن المبادئ التوجيهية لعملية توحيد النداءات الموحدة، من جملة أمور. وإننا نرحب بتركيز اللجنة الدائمة هذا العام على

يوجد أكثر من ٣٠ مليون شخص في ٢٩ بلداً في حاجة ماسة إلى المساعدة الطارئة. وهناك ما يزيد على ٢٠ مليون شخص في إفريقيا مهددون بجفاف شديد يزيد من تعاقم معاناة ضحايا الصراعات الأهلية في أجزاء عديدة من القارة. ونحن ندرك تماماً الثمن الباهظ الذي تتکده البلدان المتضررة بهذه الأزمات، من حيث الخسائر البشرية والمادية، وما ينجم عنها من عقبات تعرّض جهودها الانمائية.

إن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٤٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ معلم في سعينا إلى تحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة والفعاليات الدولية الأخرى للكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ. وإن من دواعي سرورنا أنه قد حدث، منذ اتخاذ هذا القرار، مزيد من التعزيز في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بقيام إدارة الشؤون الإنسانية، بقيادة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، بدور رئيسي في هذه العملية. وقد زودت الجمعية العامة الأمم المتحدة، بمقتضى هذا القرار، بمجموعة ضرورية من الأدوات من أجل الاستجابة المتماسكة والحسنة التوقيت للحالات الإنسانية الطارئة. وحقق تقدم جوهري في أداء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفي الاستخدام الفعال للصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ، وتوجيهه النداءات الموحدة.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا لما قامت به إدارة الشؤون الإنسانية تحت قيادة السيد بيتر هانسن، ومن قبله السيد جان الياسون ممثل السويد، من عمل لتفعيل هذا القرار.

وتعلق زمبابوي أهمية كبيرة على دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باعتبارها الآلية الأولى داخل الأمم المتحدة للتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالسياسات والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. إن مشاركة منظمات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة في عمل اللجنة الدائمة أمر له أهميته أيضاً في هذه العملية. وإننا نقدر ما قامت به اللجنة الدائمة بشأن المبادئ التوجيهية لعملية توحيد النداءات الموحدة، من جملة أمور. وإننا نرحب بتركيز اللجنة الدائمة هذا العام على

ونود أن نعرب عن امتنانا لجميع البلدان التي أعلنت عن عزمها على الانضمام إلينا في تقديم مشروع القرار هذا وإن لم تستطع أن تفعل ذلك في الواقع بسبب ضيق الوقت. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي الذي ساعدنا في تحسين النص، ونأمل أن تتاح نسخة منه تأخذ في اعتبارها تلك الملاحظات عندما يطرح مشروع القرار للاعتماد.

وأود أن انتقل الآن إلى الشواغل المعالجة في مشروع القرار المعروض على الجمعية. لقد أعرب رئيس وزراء جمهورية زائير، صاحب السعادة كينغو وروندو وهو يتكلم من هذه المنصة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عن الشواغل الرئيسية للبلدان المستحبقة لللاجئين الروانديين، عندما قال:

"قد غادر الملايين من الروانديين بلادهم بحثاً عن ملجاً في البلدان المجاورة. وهذا الخروج الجماعي تسبب بأضرار لا حد لها، وولد اختلالات اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة في هذه البلدان. ومدينة غوما الصغيرة، التي يبلغ تعداد سكانها عادة ٢٠٠ نسمة، أصبحت تتلقى وحدها في يوم ٤ حزيران/يونيه ١٠٠٠ لاجئ في كل دقيقة. ولم يشهد العالم الحديث مثل هذا النزوح الهائل لمجموعات ضخمة من السكان."

"والآثار المترتبة عن هذه الحالة يمكن أن تكون مأساوية: مثال ذلك اكتساح الهياكل الأساسية وعودة الأمراض المستوطنة إلى الظهور من جديد، وحدوث أزمة في الإسكان، وإتلاف المحاصيل الزراعية، وتدمير البيئة، ونشوب المنازعات بين الناس المقيمين في أماكن شديدة الاكتظاظ، وانعدام الأمن، إلى جانب أمثلة أخرى لا تحصر ولا تُعد". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسة العامة ١٨، الصفحة ١٨)

ثم أضاف قائلاً:

"إن الحالة السائدة الآن في البلدان المتاخمة لرواندا توفر فيها جميع الشروط الأساسية اللازمة للتدخل الوقائي من جانب المجتمع الدولي".
(المرجع نفسه، الصفحة ١٨)

للنقص في الموارد الغذائية الموحدة. وهذه المشاكل مستمرة بلا هوادة حسبما أشرنا إليه في بياننا أمام الجمعية العامة في السنة الماضية.

وعلى نحو ما يبينه تقرير الأمين العام، فإن استخدام وكالات الأمم المتحدة للصندوق الدائم المركزي لحالات الطوارئ يتزايد بسرعة تامة. فوفقاً للقرار ٤٦/١٨٢، أنشأ الصندوق على مستوى ٥٠ مليون دولار وقد صرف حتى الآن نحوه من ١٠٣ ملايين دولار، استعيض ٧٦ مليون دولار منها. وقد سلم الجميع، ولا سيما الوكالات التنفيذية ذاتها، بقيادة الصندوق على وجه الخصوص. وقد أصبحت الحاجة إلى زيادة جمة في موارد الصندوق أكثر ضرورة، وكذلك الحاجة إلى المحافظة على طابعه الدائم، لا سيما من خلال الاستعاضة الحسنة التوقيت من الوكالات.

وتعلق زمبابوي أهمية كبيرة على التواصل ما بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية. إننا نعتقد أن هناك علاقة وثيقة بين عمليات الطوارئ وعملية التنمية وبأنه ينبغي وضع المساعدة الإنسانية بشكل راسخ في سياق اجتماعي. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً الرأي بأنه ينبغي أن تركز وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المالي، في الوقت الذي تقدم فيه المساعدة، أيضاً على حاجات البلدان المصابة بكوارث من إعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل.

السيد لوکابو خابوجي نزاجي (رائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أنأشكر الأمين العام بإخلاص بالغ على التقرير الموجز جداً الذي قدمه لنا في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال الذي ناقشه حالياً. وأود أيضاً بنفس المنطلق، أن أثني على منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد هاشن، على ما قام به من مبادرات جديرة بالثناء من أجل تقديم المساعدة إلى الشعوب والمناطق المبتلة بالمحن.

وسأركز في بياني على البند الفرعي (ز) من البند ٣٧ المعنون "تقديم مساعدة خاصة للبلدان المستقبلة للاجئين من رواندا". لقد عرض رئيس المجموعة الافريقية هذا الصباح ببلاغة شديدة مشروع القرار A/49/L.17/Rev.1 على الجمعية العامة، وإنني أشعر بالامتنان له من جراء ذلك.

المناطق، ذات أهمية كبرى لوفد بلادي. وأضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على جميع تقاريره الشاملة قيد النظر. ويفيد وفدي بلادي البيان الذي أدلّى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، الذي تكلّم نيابة عنا.

إن مسائل الكوارث الطبيعية، وبرامج المساعدة الخاصة للبلدان المنكوبة، ومسائل المساعدة الإنسانية الطارئة هي حقاً أحد أكبر تحديات العصر التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من حيث النطاق والتنوع على حد سواء. ففي حالة بلادي، حيث تتصارع مع العديد من ظواهر التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ما زلنا نقايس من المعموقات نتيجة لقدرتنا المحدودة على التغلب على العدد الهائل من العوامل الخارجية المناوئة. ودخل الفرد الواحد في أوغندا أحد أقل الدخول في البلدان النامية، وبكل المعايير تقاسي من أقل مستويات المعيشة. ولا تزال المديونية الخارجية المتباينة - ضمن جملة أمور - عقبة كيودا تعترض طريق تنميتنا. إذ تقدر خدمة الدين وحدها بما يزيد على ٦٠ في المائة من عائدات التصدير.

وتحت مُؤشرات أخرى تشير إلى الحالة المعقّدة. ففي مجال الكوارث الطبيعية شهدت أوغندا في أوائل هذا العام زلزالاً كبيراً في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، وقد أودى هذا الزلزال، الذي بلغت قوته ٥,٩ بمقاييس ريختر، بعده من الأرواح ودمراً ملكيات، بما فيها البنية الأساسية العامة. كما أن بحيراتنا، بما فيها ثانني أكبر كتلة مائية عذبة في العالم - بحيرة فيكتوريا - تتعرض للخطر من جراء تعددي زهر الزنبقيات الأزرق. والنباتات تحتاج البحيرات على نحو تدريجي لدرجة تعريض بقاء الحياة البحرية وصناعة الصيد والملاحة المائية في المناطق دون الإقليمية للخطر. وبعض هذه الحياة البحرية، خاصة في بحيرة فيكتوريا، مدرج في قائمة الأنواع المهددة بالانقراض.

تشكل مسألة اللاجئين والمشردين كارثة أخرى من نوع مختلف، تتطلب استجابات جديدة وأكثر إبداعاً. وبالرغم من صعوباتنا الاقتصادية، لا تزال أوغندا تتلقى وتستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين. وقد أدى هذا إلى تناقص على الموارد الشحيحة بالفعل بين اللاجئين والسكان المحليين. كما كان تدفق اللاجئين أثراً على البيئة حيث يعولون على مصادر الطاقة والمأوى والغذاء. وفي ضوء هذا، نرى أن نطاق

ولهذا السبب، وإدراكاً منا للصعوبات التي تواجه البلدان المضيفة لللاجئين في الوفاء باحتياجات سكانها المحليين، تقدمنا بهذا البند الفرعى، من أجل التأكيد على الطبيعة الخاصة للحالة التي تواجهها هذه البلدان. وعن طريق مشروع القرار نعرب عن امتناننا للمجتمع الدولى لما قام به وما زال يقوم به من أجل اللاجئين. ومع ذلك، عليه ألا ينسى السكان المحليين الذين، في أحلال ساعات المأساة الرواندية عندما كان تحظى المساعدة الدولية جارية، تقاسموا هم أنفسهم كل شيء مع أشقائهم وشقيقاتهم الروانديين. وإذا أصبحوا هم أنفسهم الآن محتاجين فإنهم جديرون باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. فمحاصيلهم قد دمرت أو تم حصد ها دون بذور بذور غيرها، وخزانتهم خاوية؛ والمجاعة وشيكة، والأوبئة تحصد الأرواح في صفوف اللاجئين والسكان المحليين على حد سواء؛ هؤلاء السكان الذين قدموا كل ما لديهم لأشقائهم وشقيقاتهم الروانديين، بما في ذلك آخر ما لديهم من أسرة إضافية. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تتذكر أن تلك البلدان من أقل البلدان النامية نمواً، ولا يمكن أبداً ببنياتها الأساسية أن تستوعب هذا المد البشري.

ونحن نعرب عن عميق امتناننا لجميع البلدان والمنظمات الإنسانية التي ساعدت، وما زالت تساعد بلادي زائير، على تحمل هذه المسؤولية التي فرضها عليها التاريخ وموقعها الجغرافي. كما نود أن نؤكد على ضرورة تقديم المساعدة الخاصة والمتنامية إلى بوروندي وأوغندا وتنزانيا، وزائير بغية تمكينها من استعادة الخدمات الأساسية في مناطق استضافة اللاجئين.

وفي الختام أود، بصفتي رئيساً لمجموعة الدول الأفريقية، أن أطلب من الأعضاء أن يعتمدوا بتوافق الآراء مشروع القرار الذي عُرض صباح اليوم، نظراً لأنه قرار إنساني بحت.

السيد كاتندي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يشرفني أن أدلّي بالبيان التالي نيابة عن السفير كامونانويри، الممثل الدائم لأوغندا.

إن مجموعة البنود الخاصة بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتوية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو

المتحدة تنفق على عمليات حفظ السلام أموالاً تزيد كثيراً على ما تتفقه على المساعدة الإنمائية. ويعني هذا الاتجاه التغاضي عن حقيقة أن عدداً من الصراعات لها جذور في الإفقار الاجتماعي والاقتصادي.

وإذا كان لوفد بلدي أن يعلق أهمية كبيرة على المساعدة الاقتصادية الخاصة والاستجابة المركزية في حالات الطوارئ من أجل التنمية ذاتية الحركة الأعم، فإنه يفعل ذلك لأن اللجوء باستمرار إلى تدابير الحلول المؤقتة يتقوض في النهاية عملية ترسیخ التواصل المؤدي إلى الاتعاش الاقتصادي والتعويض في الاقتصادات الضعيفة. وما نحتاج إليه هو التعبئة الكافية للموارد الاقتصادية وتدفقاتها، وكذلك القدرات الداخلية المعززة للتنمية المستدامة.

وأوغندا من البلدان التي استندت إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة نتيجة لتنفيذها الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وكما جاء في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/49/356، طلب بلدي المساعدة فيما يتعلق بتوقف عقد سبق إبرامه في عام ١٩٨٧ بين حكومة أوغندا وشركة يوغوسلافية خاصة (Energoprojekt) لتشييد طريق ميتيانا - فورت بورتال في غرب أوغندا. وفي وقت فرض الجزاءات، كان قد تم إنجاز نصف مشروع تشييد الطريق في موبندي، ثم تعطل بسبب عدم الدفع بمقتضى نظام الجزاءات. وينظر ألاهمية الطريق الحيوية بالنسبة لاقتصاد أوغندا، تسبب توقف المشروع في تأخير تنفيذ التحسين الذي كان نعترض إجراءه. وما زالت عملية التشيد متوقفة مع ما يترتب على ذلك من تكبد تكاليف إضافية، بما في ذلك تكلفة صيانة الآلات المتوقفة عن العمل. والخدمات الاستشارية ومصاريف التفاصي.

ويلاحظ وفده بلدي أن مجلس الأمن، ولجهته المنشأة عملاً بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١)، وفريقيه العامل المعنى بالمادة ٥٠ أبقوا هذه المسالة قيد النظر. ونحن نعرب عن التقدير لكل الآليات القائمة والبرامج الجارية للمساعدة التقنية والمالية في البلاد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ومع ذلك إن رأينا الثابت هو أن تنفيذ المادة ٥٠ ما زال يتسم بالغموض. وينبغي أن تنفذ هذه المادة بشكل فعال. لذلك، يكون من المهم للتغلب على أي غموض أن تكون هناك آلية في الأمم

المجتمعية الإنسانية يجب أن يوسع ليتناول المشاكل المفروضة على الشعوب المضيفة.

كل المشاكل آنفة الذكر وغيرها ليست فريدة بالنسبة لأوغندا. فهذه، كما تم التلميح في هذه الجمعية، مازق تتشاطرها بلدان ذاتية عديدة، وخاصة تلك الواقعة في إفريقيا. لذا، نعرب عن تقديرنا لكل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقدم إلينا في مجالات عديدة من الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الطارئة، وما زلنا نعول على المجتمع الدولي ككل في استكمال جهودنا.

إن المساعدة في حالات الطوارئ ليست بحاجة إلى أن تكون في شكل دعم يرمي إلى أن يستمر إلى الأبد. ومن الأهمية القصوى تقديم المساعدة الاقتصادية التي ينبغي أن تتمكن من تحقيق المزيد من أوجه التقدم الاقتصادي بتهيئة ظروف إطارية مؤاتية للتنمية؛ وخلق إمكانية لا حدود لها للشعوب لأن تطور أنفسها. إن العيوب التنظيمية الضخمة التي تعتور التعاون المتعدد الأطراف تجعل الإصلاح الجذري ضروريًا على نحو عاجل. فوكالات الأمم المتحدة التي تتصدى لحالات الطوارئ والتعاون الإنمائي بحاجة إلى أن تنظم ليس فقط لتحقيق المزيد من الكفاءة لكن أيضاً للحد من انتشار البيروقراطية. وأموال التي توفر يجب أن تستخدمن في أنشطة البرامج.

إن مدخلات البلدان أو المناطق المتضررة أمر ضروري في جميع القرارات ذات الصلة. لذا، يجب أن يستفيد التعاون المتعدد الأطراف استفادة أكبر من المعرفة المحلية في تحطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات. إن اشتراك الخبراء المحليين والحكومات المتلقية في مسؤولية المشروعات يؤدي إلى مزيد من الكفاءة والاستدامة بالإضافة إلى جدوى التكلفة.

والحاجة إلى قدر أكبر من الالتزام في تمويل التعاون المتعدد الأطراف في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساهمة في التنمية أمر بالغ الأهمية أيضاً. وكثيراً ما يؤدي التمويل غير الكافي إلى جعل التنفيذ الناجح للمشاريع مسألة صعبة. ويلاحظ وفده بلدي الاختلالات الحالية في تدفقات الموارد بين أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من ناحية وأنشطة المعونة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث والتنمية من ناحية أخرى. فالآم

وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وبلدي بربادوس، وكذلك بالنيابة عن سورينام، فيما يتعلق بالبند ٣٧ من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

وتشكر بلدان الاتحاد الكاريبي سورينام الأمين العام على المعلومات الشاملة المقدمة حول البند الفرعى (أ) في الوثيقتين A/49/177 و Add.1. وتشهد هذه التقارير على التقدم المحمود الذي أحرز في ظل ظروف تتسم بتحديات متزايدة من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين هيئات منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في مجال المساعدة الإنسانية. وترحب بصفة خاصة بالتطور التدريجي للآلية الرئيسية لتنسيق السياسات، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك عملية النداءات الموحدة والصندوق الدائم المركزي لحالات الطوارئ. وقد أحطنا علمًا باهتمام بتوصية اللجنة الدائمة الداعية إلى زيادة حجم الصندوق حتى يتمكن على نحو أفضل من تحقيق مقصده، والنية لإجراء مشاورات إضافية مع كل الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وتعترف حكوماتنا باهتمام كبير بالعمل الهام الجاري في وضع قاعدة للبيانات وتجميع المعلومات في مجموعة متنوعة من المجالات الحاسمة، بما في ذلك نظام المعلومات الدولي للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، ونظام الإنذار المبكر في المجال الإنساني، وقاعدة البيانات الخاصة بإزالة الألغام، والسجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث. ونحن نعرف من واقع التجربة المباشرةدور الحيوي الذي تضطلع به المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت في جميع مراحل حالات الطوارئ الإنسانية، ونتوقع تنمية تعاون وثيق بين الأمم المتحدة وحكوماتنا في هذا الصدد في المجالات ذات الصلة بظروفتنا الخاصة.

ويبيّن العدد الكبير من فرادي التقارير القطرية والإقليمية التي قدمت علينا في إطار بنود فرعية أخرى من هذه المجموعة تبياناً حياً للأبعاد الفادحة للمأساة الإنسانية التي تواجه حالياً المجتمع الدولي. وفي بعض

المتحدة لمعالجة روح المادة ٥٠ بشكل فعال ومنظم. وفي هذا الصدد، يجب زيادة تشجيع المناقشات الجارية حول هذه القضية، بما في ذلك مناقشة وضع منهجة مستقرة تماماً لتقييم الآثار الاقتصادية للجزاءات على البلدان المتضررة.

وحيث أن تدابير المساعدة الخاصة لها آثار إيجابية غير مباشرة فإنها لا تستهدف تخفيف العواقب السلبية للجزاءات بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، يجري الضطلاع بالبرامج القائمة، في حالة بلدي، في إطار مجموعة من الأولويات الأخرى. لذلك يكون من الصعب علينا أن نتصور أي اختلاف كبير في المدى الذي يجري به تخفيف آثار الجزاءات.

وفيما يتعلق بمشروع أوغندا، الذي توقف نتيجة للجزاءات، فإننا ما زلنا نجد صعوبة في الحصول على مقاولين جدد بشروط مماثلة، وهي مشكلة تضاعف من التكاليف الجارية السابقة ذكرها، ونظراً لأن هذا المشروع من المشاريع ذات الأولوية التي تستهدف تخفيف الصعوبات الاقتصادية الأكبر لأناس يعيشون في جزء منتج من بلدنا، فإن مناشدتنا المتواضعة هي أن يتم تركيز أية مساعدة إضافية عاجلة على المشروع ذاته. وفي هذا الصدد، نحن نثني على اللجنة الاقتصادية لافريقيا لإفادتها فريقاً للتقييم إلى أوغندا في أوائل هذا العام بهدف التوصية بإيجاد مصادر بديلة للتمويل. ونطلع إلى تقرير مؤات في هذا الصدد. ويرحب بلدي بالمثل بالمجتمعات المقرر أن تعقد لها المجموعة الاستشارية للبنك الدولي للتعهير والتنمية في عام ١٩٩٥، ويشعر بتفاؤل بأنه سيتم تعبئة موارد إضافية تركز على وجه التخصيص على تخفيف الخسائر والتكاليف التي عانيناها نتيجة للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي الختام، شارك وفد بلدي في تقديم عدد من مشاريع القرارات بشأن البند قيد النظر. ونأمل في أن يتم اعتمادها بتوافق الآراء وأن تنفذ تبعاً لذلك، بما في ذلك عناصرها الأربع.

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي، وهي أعضاء في الأمم المتحدة، وتضم أنتيغوا وبربودا، وبليز، وترینيداد

الوسطى نحو ٣٠٠٠ من اللاجئين والمشددين الهاربين من الصراع في منطقة سادها الاضطراب من قبل. ويشكل هذا التدفق الهائل لللاجئين حالياً نحو ١٥% في المائة من السكان، مما أسفراً عن تقييد شديد لتقديم الخدمات الاجتماعية وللهيكل الأساسية.

وعرض الموقع المتوسط لجامايكا أيضاً ذلك البلد للظاهرة ذاتها وأحدث استجابة إنسانية. وفي أوائل هذا العام، في ذروة هجرة لاجئي القوارب من مواطنيها، وقعت حكومة جامايكا بداعٍ من الاهتمامات الإنسانية بمحتفهم، مذكرة تفاهم مع حكومة الولايات المتحدة لإتاحة تشغيل مرفق تجهيز في حدود المياه الإقليمية لجامايكا. واتخذت أيضاً تدابير، بالتنسيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبمساعدة مقدمة من المنظمات الإنسانية المحلية والمواطنين المهتمين، لتقديم مساعدة إنسانية، تشمل المأوى والغذاء والملابس والتدريب الأكاديمي والمهني، لأهالي هايتي الذين سعوا إلى اللجوء داخل البلد. وأوفت سورينام أيضاً بتعهداتها بتوفير ملاذ آمن مؤقت للاجئين من هايتي، واتخذت، تحقيقاً لتلك الغاية، الخطوات الازمة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية.

وهيأت التطورات الإيجابية الأخيرة في هايتي، التي أدت إلى إعادة الرئيس أريستيد، ظروفاً مؤاتية لعودة الهايتيين إلى بلدتهم، وتبذل جهود في هذا الخصوص بواسطة الحكومات المتضررة بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وترى بلدان الاتحاد الكاريبي وسورينام أن من المهم استعادة ما أُعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير من مشاعر، عندما ذكرنا بأن حالات الجفاف والفيضانات والزلزال والأعاصير تلتحق بالمجتمعات المحلية والمستوطنات نفس الأثر المدمر للحروب والمواجهات المدنية. ولا تدعونا الإحصائيات الواردة في تقرير هذا العام للارتفاع، لأنها تكشف عن حدوث ما مجموعه ٦٨ كارثة طبيعية في سنة ١٩٩٣، مما تسبب في وفاة الآلاف وتشريد الملايين، وحدوث خسائر اقتصادية تقدر بbillions الدولارات. وتنتمي الأغلبية العظمى للبلدان المتضررة إلى البلدان النامية، وكان ثلثها فعلياً من البلدان النامية الجزرية.

حالات، أحرز تقدم محمود، يستحق مساندتنا الدائمة؛ وينطبق هذا على الجهود الهامة التي بذلت لتعزيز السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى، ولكن من الناحية العامة، إن الأزمات الإنسانية وبوجه خاص تلك المصنفة بأنها حالات طارئة إنسانية معقدة، تزيد بمعدل مزمع. وكان نطاقها وحجمها عبئاً ثقيلاً على قدرات الاستجابة المتوفرة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية، والمجتمع الدولي بأسره. وتوصل الحروب والصراعات المدنية إحداث معاناة مفجعة وتشريد ملايين من المدنيين الأبرياء على الصعيد العالمي وخلق الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة وعلى نطاق واسع. وفي الوقت ذاته، يظل تقديم المساعدة محملاً بمشاكل خطيرة تتعلق بالتوصيل والأمن ومحدودية الموارد. ويستحق تقديرنا ومساندتنا موظفو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية، المخلصون الذين يعرضون حياتهم للخطر يومياً للاستجابة لهذه المأساة الإنسانية المتزايدة لأنّه يجب أن نذكر أنفسنا بأنّ جهود هؤلاء الموظفين، وليست جهود المفاوضين المجتمعين في هذه القاعات، هي التي تسترجع كثيرة صورة الأمم المتحدة لدى الجمهور وتتوفر أصلب قاعدة لتأييدها بين مواطنينا العالم.

ولقد أسعد البلدان الديمقراطية المسالمة في منطقة البحر الكاريبي بذاتها من دمار الحروب والصراعات المدنية الكبرى. ومع ذلك، عرضت الجغرافيا البعض منها، بصورة غير مباشرة لعواقبها، وذلك بوصف تلك البلدان ملاذات عرضية للهجرة المفرطة للمشددين والمقطهدين من السواحل المجاورة. ويوجد حالياً في أراضي جزر البهاما، ٤٠٠ من المطرودين في المنطقة، الذين جاءت أغلبيتهم أصلاً من هايتي وفي حين تبدو هذه الأرقام صغيرة من ناحية الظاهرة العالمية العامة، فإنها تمثل في الواقع، في حالة جزر البهاما، خمس مجموع السكان فعلياً، مما قد يجعل أثراًها أكثر تخريراً، تناسباً، للبلد المتضرر. ولما كانت مساعدة المجتمع الدولي أو اهتمامه ضئيلاً، فقد تعين على جزر البهاما، وهي دولة نامية جزرية صغيرة، تزويد هؤلاء المهاجرين بالإمدادات الإنسانية، مما أحدث آثاراً ضارة شديدة بجهودها الانمائية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة.

وتأثرت دولة بليز الشقيقة بالمثل. وتوجه إلى بليز كملاد للهدوء في المنطقة البرية الرئيسية في أمريكا

وبواسطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين المساعدة الإنسانية للتنفيذ الناجح للتدابير الهامة الموصى بها في ذلك الفصل للتصدي للاحتجاجات الخاصة لهذه المجموعة من البلدان.

وتعرب الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي عن الارتياح لما أعرب عنه المؤتمر العالمي بالحد من الكوارث الطبيعية والمعقود في يوكوهاما في أيار/مايو من هذا العام، من مراعاة لتوصيات برنامج عمل بربادوس، وأعضاء استراتيجية يوكوهاما اهتماما غير اعتيادي بالحالة الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وشاركت حكوماتنا بفعالية في المؤتمر العالمي وهي تدعم نتائجه دعما كاملا، مثمنا ساندت أهداف وأنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وتتصل مباشرة المسائل التي سعت هذه الأشطة التكميلية لتركيز الانتباه عليها بالحالات التي نواجهها في منطقة البحر الكاريبي، كما أدنا تطلع إلى التعاون على نحو وثيق مع أمانة العقد في وضع برامج ملائمة فيما يتعلق بمنطقتنا على أساس استراتيجية يوكوهاما.

إن لدى بلدان الاتحاد الكاريبي تقليدا راسخا من التعاون الاقليمي في مجال الاستعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها، ولذلك نرحب بتأكيد وثائق يوكوهاما على تعزيز المراكز دون الاقليمية والإقليمية للحد من الكوارث ومنعها، وإيلاء الأولوية القصوى وتقديم الدعم الخاص لأنشطة البرامج على المستويين دون الاقليمي والإقليمي من أجل النهوض بالتعاون بين البلدان المعرضة لنفس الأخطار.

وفي هذا الصدد، إن الوكالة الكاريبيية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة، التي أنشأها الاتحاد الكاريبي في ١٩٩١، دليل ملموس على جهود المنطقة دون الاقليمية لتعزيز قدرتنا المؤسسية على إدارة الكوارث والاستجابة لها. وقد طورت الوكالة صلات تعاون وثيقة مع إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسقها المقيم في بربادوس، الذي يرأس مجموعة المانحين الكاريبييين الشرقيين لحالات الكوارث، بالإضافة إلى أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ومع ذلك رئي أن إبرام مذكرة للتفاهم بين إدارة الشؤون الإنسانية والوكالة الكاريبيية من شأنه أن يعزز ذلك التعاون وكذلك وزع وجود دون إقليمي لدائرة الشؤون الإنسانية في منطقة البحر الكاريبي.

وتتضح شدة تأثر بلدان منطقة البحر الكاريبي بالكوارث الطبيعية من القائمة المتزايدة بالأعاصير والعواصف والفيضانات والانهيارات الأرضية وحالات الجفاف التي يتعلق المؤسسة بذيلها سنويا في كل أنحاء منطقتنا. وكان ١٩٩٤ بمثابة عام المتناقضات في هذاخصوص فقد عانينا من أشد جفاف يحل بمنطقة البحر الكاريبي منذ عقود، مما أحدث أثرا ضارا كبيرا بالقطاعات الزراعية في كثير من بلداننا وسبب ضغطا شديدا على مواردنا المائية المحدودة بالفعل. ومن جهة أخرى، تلا فترة الجفاف مباشرة حدوث عاصفتين استوائيتين، "دبى" و "غوردون"، مما ألحق دمارا واسع الانتشار في سانت لويسيا وجامايكا وكوبا وهaiti والجمهورية الدومينيكية وجزر كايمان على التوالي. وفي سانت لوسيا، أحدثت العاصفة الاستوائية أربع وفيات وحرمت ٦٠٠ من المأوى، في حين تسببت الفيضانات والانهيارات الأرضية الشديدة التي أوجدها، في إلحاق أضرار شاملة بالهيكل الأساس، خاصة الطرق والجسور والمستشفيات، وبشبكة توزيع المياه. وتضررت بشدة أيضا قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة، بحيث دمر ٥٨ في المائة من محصول الموز و ٨٠ في المائة من محصول جوز الهند وكلاهما من المحاصيل الرئيسية التي تجلب عملاً أجنبية - ومن المقدر أن تستلزم العودة إلى مستويات الانتاج السابقة لحدث الكوارث فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا. وتسببت الرياح الشديدة والأمطار الغزيرة الناجمة عن العاصفة الاستوائية "غوردون" في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية شديدة في البلدان المتضررة، بالإضافة إلى عدة مئات من الوفيات، منها أكثر من ٣٠٠ في هايتي، حيث تضرر ١٠٠٠ شخص؛ ولا يزال تجميع التقديرات المتعلقة بالأضرار جاريا.

وأدلت مثل هذه التجارب بمنطقتنا إلى إعطاء اهتمام ذي أولوية لتعزيز المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى زيادة قدرات البلدان المنكوبة بالكوارث من ناحية الاستعداد وتحجيف الآلام والاستجابة والانتعاش. وقرد مسودة عمل شاملة في هذاخصوص ضمن الفصل الثاني من برنامج العمل الذي جرى التفاوض بشأنه في أيار/مايو من هذا العام من خلال المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي أبدى فيه المجتمع الدولي اهتماما خاصا بشدة تأثر الدول النامية الجزرية الصغيرة بأثار الكوارث الطبيعية والبيئية. ولا غنى عن الالتزام والمساعدة القويين على الصعيد الدولي.

وأدخلت في ١٩٩٣ صفقة من مجموعة برامج إلى الدول المشاركة.

وقامت بتنسيق العديد من الأنشطة الهامة في مجال تنظيم المجتمع في حالات الكوارث، وإدارة الملاجئ وتعزيز تطوير التدريبات على حالات الكوارث ومحاكاة القدرات داخل الدول الأعضاء. وتود الحكومات الكاريبيية أن تسجل تقديرها للتمويل والدعم المقدمين لهذه الأنشطة خصوصاً من جانب وكالة التنمية الدولية، الكندية من خلال البرنامج الدولي للمساعدة الإنسانية، ومكتب المساعدة الخارجية لحالات الطوارئ التابع لوكالة التنمية الدولية الأمريكية. وجمعيات الصليب الأحمر الإقليمية، بالإضافة إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية، وخصوصاً مؤتمر الكنائس الكاريبي، وقد اضطلعت كل من رابطة كاريبياس وخدمات الإغاثة الكاثوليكية بدور هام في هذه الأنشطة.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تؤكد مجدداً على الحاجة لوضع سياسات إنسانية دولية تؤكد على السلسلة المتصلة بدءاً بالإغاثة وحتى إعادة التأهيل والتنمية وتنهض بها على نحو كاف إذا كان لا بد من إيجاد حلول طويلة الأجل. ونحن على اقتناع كذلك، من خلال تجربتنا المباشرة، بأن أحد الأهداف ذات الأولوية لهذه السياسات ينبغي أن يكون إلغاء المركزية في استراتيجيات الاستجابة من خلال تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الكوارث على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية. وهذه هي أكثر الطرق فعالية لاحتراس ضد نشوء أعراض مرضية تمثل في الاعتماد على الخبرة الفنية الشاملة والمهارات الإدارية. إن المعرفة والتجارب التقليدية للسكان والحكومات في البلدان التي هي عرضة للكوارث تشكل مصدراً حيوياً يجب تطويره واستغلاله على نحو أكثر فعالية.

السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): من الطبيعي لمساعدة الطوارئ الإنسانية أنها انتقلت إلى واجهة أنشطة الأمم المتحدة. أولاً وقبل أي شيء، لا يمكن للأمم المتحدة أن تظل بعيدة في وجه أزمات إنسانية خطيرة - هذه الأزمات، التي لا يتناقص عددها إطلاقاً لسوء الحظ.

ثانياً، هناك فوائد حقيقة تجني من اضطلاع الأمم المتحدة بتنفيذ هذه العمليات وتنسيقها، التي تتضمن

إن برنامج الأمم المتحدة للتدريب على إدارة الكوارث ثبت فائدته لبلدان منطقة البحر الكاريبي، إلا أنه سيستفيد على نحو أكبر من تخصيص الموارد لتنفيذ خطط العمل التي تمت الموافقة عليها وأعمال متابعة الأنشطة الأولية الموصى بها. وبالمثل، إن المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أي نظام إدارة الكوارث في حالات الطوارئ والاستجابة لها، هو في رأي حكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي جهد هام لبناء القدرات في هذين المجالين الهامين، ويؤمل أن يتم الافراج في أقرب فرصة ممكنة عن التمويل المتفق عليه لتنفيذ هذا المشروع.

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وسورينام تود أن تسجل تقديرها للإسهامات التي تقدم بها عدد من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية لدعم جهودنا في تطوير هيكل تحتي شامل لإدارة الكوارث يخدم بلدان المنطقة دون الإقليمية. فالمساعدة التي قدمتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة لعموم أمريكا كانت ذات أهمية كبيرة في هذا السياق. فمنظمة الصحة لعموم أمريكا على الخصوص ما فتئت تتعاون عن كثب مع الحكومات الإقليمية منذ ١٩٧٧، وقدمت خدمات صحية استشارية هامة في المجال الإنساني، بالإضافة إلى الإسهام في احتياجات بناء القدرة في المنطقة من خلال الحلقات الدراسية، وورش التدريب وجهود التوعية العامة ومن خلال إدخال مشروع إدارة التموين، الذي يستهدف فرز وتصنيف وتسجيل موجودات كميات كبيرة من إمدادات الإغاثة التي وصلت في حالات ما بعد الكارثة. وهناك مذكرة تفاهم بين منظمة الصحة لعموم أمريكا والوكالة الكاريبيية تعينها رسمياً في منصب مستشار الاستجابة الصحية في حالات الكوارث للوكالة الكاريبيبة.

إن الدور التنسيقي الذي تضطلع به الوكالة الكاريبيبة في المجال الإقليمي لإدارة الكوارث والاستجابة لها قد جرى تفعيله بنجاح هذا العام رداً على انقضاض كل من العاصفتين الاستوائيتين "دبي" و"غوردون". وقد تم استخلاص دروس عديدة هامة ستسهم في تعزيز الإجراءات في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال السنة الماضية، عملت الوكالة الكاريبيبة على تنمية نظام تعقب إمدادات الإغاثة التابع لها،

وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ وتسهيل عودة المشردين؛ وإزالة الألغام. وإننا نحبذ التحرك بأسرع ما يمكن لتنفيذ تدابير من أجل حل تلك المشاكل.

إن المسائل المتصلة بتوصيل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ دونها عائق تتشابك أحياناً مع الجراءات التي يفرضها مجلس الأمن. ونعتقد أن مشكلة تأثير الجزاءات على السكان المدنيين تستحق تحليلًا معمقاً. وفي هذا الخصوص، نتظر باهتمام التقرير الذي تعدد فرق العمل المشتركة بين الوكالات والذي نعتقد أنه ينبغي أن يستعرض، في جملة أمور، الأساس القانوني اللازم لإعفاء أكثر المجموعات تعرضاً للتضرر في المجتمع من الجزاءات. ونظن أن من المهم إنشاء نظام للتشاور ييسر إحاطة مجلس الأمن علماً في الوقت المناسب بالعواقب الإنسانية بتطبيق الجزاءات. ويكفل هذا في حد ذاته نهجاً أكثر توازناً إزاء فرض الجزاءات أو رفعها تدريجياً حيثما يوجد مبرر لذلك. ونعتقد أنه ينبغيأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان في عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وفي عمل مجلس الأمن ذاته.

وعموماً، قد يبدو لنا أن هناك حاجة إلى صياغة استراتيجية دولية شاملة لعلاج الأزمات الإنسانية، وذلك بالاستفادة من العمل الذي تم في هذا المجال بالفعل، والذي تعبّر عنه "خطّة السلام"، كما تعبّر عنه المعالم الأساسية لخطة التنمية. ويمكن أن تشمل عناصر تلك الاستراتيجية كفالة توصيل مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى المناطق المصابة بكارثة قبل أن يكتمل وزع العملية الإنسانية؛ وتدابير لایواء اللاجئين والمشردين؛ وأعمال التعمير وإعادة التأهيل في سياق كفالة التنمية الطويلة الأجل - أي جانب التواصل. ويمكننا في هذا الخصوص أن ننظر أيضاً إلى نتائج مؤتمر يوكوهاما العالمي الذي شقّ بأنها نتائج ستصدق عليها الجمعية العامة وتويدّها.

إننا نأمل بأن يتم في هذه الدورة إعطاء زخم جديد لمبادرة هامة أخرى لزيادة جهود الأمم المتحدة في معالجة الأزمات الإنسانية. وإنني أشير بذلك إلى اقتراح الأرجنتين بإنشاء شبكة من المتطوعين الوطنيين من أجل الاستجابة الإنسانية السريعة أي شبكة من "ذوي الخوذات البيضاء". والوفد الروسي على استعداد للعمل على تيسير الاتفاق السريع على المعالم الأساسية لهذه المبادرة وعلى تطبيقها عملياً.

عدة أطراف هي: البلدان المانحة، وإدارة الشؤون الإنسانية، ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وبطبيعة الحال البلدان المتضررة نفسها. والتنسيق ضروري أيضاً لضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لهذه الأغراض، التي يتزايد حجمها.

إن قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و٥٧/٤٨ والنتائج التي اتفق عليها في دورة الصيف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٣ قد حددت المجالات الرئيسية التي تعاني من مشكلات وحددت إطاراً للعمل المشترك، بما في ذلك ضمان إيصال المساعدة الإنسانية في حينها، وتنظيم التسليم الفعال في الميدان، وإرساء تقسيم رشيد للعمل وعلاقة وثيقة بين المانحين الثنائيين والمتعدد الأطراف، واستخدام النظم المرنة لتمويل العمليات الإنسانية.

إننا نشعر بالسروير إذ نلاحظ أن هذه القرارات، والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقوم بها الأمم المتحدة يجري تنفيذها الآن فعلاً وبشكل تدريجي. إن عمل اللجنة الدائمة فيما بين الوكالات قد ازدادت سرعته وأصبح أكثر إثماراً، وذلك إلى حد بعيد بفضل الجهود الشخصية الديناميكية لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هاسن. وفي الواقع، وبالنسبة لهذا المجال من أنشطة إدارة الشؤون الإنسانية، يبدو عموماً أن إدارة السيد هاسن قد استردت أنفاسها وكذلك الأنشطة نفسها.

إن عمل اللجنة الدائمة فيما بين الوكالات آخذ في التحسن، إلا أنها بحاجة إلى الشفافية الأكبر في ذلك العمل، مثلاً من خلال الإبلاغ المنتظم عن نتائج اجتماعات اللجنة الدائمة واجتماعات العمل بين ممثلي اللجنة والدول المعنية.

ولا بد أن نسترجع الانتباه مرة أخرى إلى مهام الأمم المتحدة الأطول أجلاً في هذا المجال التي أشار إليها تقرير الأمين العام. وتنطوي هذه المهام بالدرجة الأولى على مواصلة العمل بشأن قضايا لها أهمية حاسمة مثل حماية الولايات الإنسانية في حالات الصراع، وكفالة سبل الوصول دونما عائق إلى المحتجزين إلى المساعدة؛ وتسرير المقاتلين السابقين

وفي ختام بياني، أود الإعراب عن الأمل في أن يأخذ منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الشؤون الإنسانية في اعتبارهما المشاكل التي صودفت فيما يتعلق بالمشاورات وتطبيق قرار الجمعية العامة.

السيد تشوشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا، أن أثني على وكيل الأمين العام السيد بيتر هانسن وعلى إدارة الشؤون الإنسانية على ما قاما به من دور رائد في إتاحة تقديم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستجابة حسنة التوقيت وفعالة للكوارث سواء الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان. كما نود أن نعرب عن أسمى احترامنا لجميع الموظفين الميدانيين التابعين لوكالات الإغاثة الذين فقدوا حياتهم أثناء أدائهم لمهمة المساعدة الإنسانية.

لقد اعتمدت الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات قرارها التاريخي ١٨٢/٤٦ لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية في الحالات الطارئة. وقد شهد العالم منذ ذلك الحين زيادة مزعجة في الأزمات الإنسانية. أدت إلى زيادة محسوسة في المطالبات الموجهة إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ٣٠ مليون إنسان في مختلف أنحاء العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنصاري (الهند).

ما يُؤسف له، أنه بينما تواصل الكوارث الطبيعية تعریض الجنس البشري للخطر، فإن الكوارث التي من صنع الإنسان تتزايد زيادة سريعة وتحبط جهودنا الرامية إلى ضمان الأمن الإنساني. وبالنسبة لملايين الأبراء في بلدان مثل رواندا والسودان والصومال تصبح المساعدة الإنسانية، في الواقع الأمر، مسألة حياة أو موت. والأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا هذا العام، على وجه الخصوص، من بين أكبر المآسي الإنسانية في التاريخ الحديث.

إن الفضل في نجاح الأنشطة الإنسانية في أماكن مثل الصومال ويوغوسلافيا السابقة يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى الدور التنسيقي القوي الذي اضطاعته به إدارة الشؤون الإنسانية كنقطة محورية لمنظومة الأمم

ومما له أهمية بالذات في هذا الخصوص القرار الذي اتخذه مؤخراً السيد يلتسين رئيس الاتحاد الروسي بإنشاء وحدة وطنية في روسيا من أجل الاستجابة الإنسانية للحالات الطارئة ووحدة طوارئ احتياطية تنتقل بالجو والبر. ومن المأمول استخدام هاتين الوحدتين داخل البلاد، ويمكن أن تستخدما أيضاً خارج الحدود بالاتفاق مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية.

وتشارك روسيا بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية في الحالات الطارئة وتشمل الميزانية الاتحادية الروسية لعام ١٩٩٤ احتياطياً خاصاً قدره حوالي ١.٥ مليون دولار لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة خصصت هذا العام بمرسوم خاص حوالي ١٥ مليون دولار لشراء وتوسيع المساعدات الإنسانية لبلدان كومونولث الدول المستقلة وغيرها من البلدان الأجنبية. وفي عام ١٩٩٤، قدمت روسيا مساعدات إنسانية إلى شعوب يوغوسلافيا السابقة وتتنزانيا ورواندا في المناطق المنكوبة بصراعاتأهلية دموية. كما قدمنا المساعدة إلى مولدوفا ومدغشقر والصين عقب الكوارث الطبيعية التي عانت منها تلك البلدان. ونحن نشارك كذلك بنشاط في التعاون مع الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمليات إنسانية في عدد من البلدان في جنوب القوقاز وفي طاجيكستان.

إن مشاركة روسيا في المساعدة الإنسانية، من حيث حجمها ومستواها، تدرج بلداناً ضمن كبار المانحين في هذا المضمار. وهذا بدوره يفسر اهتمامنا المشروع بالمشاركة في الآليات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول كلمات قليلة عن عمل الصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ. إننا نؤيد الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في الوثيقة A/49/177/Add.1 بشأن تعزيز فعالية أداء الصندوق لوظائفه وتبنته الموارد الضرورية. وفي هذا الخصوص، يسرني بوجه خاص أن يكون بمقدوري أن أعلن أن رئيس الاتحاد الروسي قرر أن تساهم روسيا في الصندوق بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار. وفي ظل أحوالنا الاقتصادية الداخلية التي لا تزال صعبة، يعتبر هذا، على ما أعتقد، دليلاً آخر على التزام روسيا بالتعاون مع هذا المجال الهام من أنشطة الأمم المتحدة.

استقراراً وتحقق التنمية المستدامة التي هي مفتاح لضمان السلم والأمن الدوليين.

المتحدة. لذلك، يرى وفد بلادي أنه لا بد من الاعتراف الواجب بالدور القيادي لإدارة الشؤون الإنسانية وزيادة تعزيزه في المستقبل.

وفي ضوء العدد المتزايد للكوارث وضخامة حجمها، لا بد من وجود نظام مالي واستراتيجية سليمين. فمن أجل الاستجابة على نحو سريع وفعال للأزمات الإنسانية، وخاصة في المراحل المبكرة لحالات الطوارئ، لا بد من توافر الموارد المالية الكافية للوكالات الفوتوثية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي توصية إدارة الشؤون الإنسانية بضرورة توسيع نطاق الصندوق المركزي الدائم لحالات الطوارئ، وضرورة توسيع قاعدة المانحين بضم شركاء جدد. إذ أنه من المهم أن يساهم جميع أعضاء الأسرة العالمية في هذه القضية النبيلة بروح التعاون والشراكة الحقيقية.

وعملية النداء الموحد هي آلية مالية أخرى جديرة أيضاً باهتمامنا. ويرى وفد بلادي أن عملية النداء الموحد ليست آلية مالية قيمة فحسب، بل هي أيضاً آلية هامة للتتنسيق فيما بين الوكالات الفوتوثية والبلدان المتقدمة. ونظراً لأهمية هذه الآلية لأنشطة الأمم المتحدة الإنسانية، يود وفد بلادي أن يركز على مسؤولية المانحين في الاستجابة للنداءات والوفاء بتعهداتهم بسرعة وبالكامل.

وأخيراً، ونظراً للحالة الخطيرة وغير المستقرة التي يتعرض لها، في معظم الأحيان، على موظفي الإغاثة أن يؤدوا عملهم في ظلها، يود وفد بلادي أن يركز مرة أخرى على أهمية ضمان سلامه أولئك الرجال والنساء الشجعان، ونحن نتمنى بتعزيز التدابير القانونية وغيرها من التدابير الالزمة لضمان حمايتهم.

السيد ثاهم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تواجده إدارة الشؤون الإنسانية مهمة بالغة التحدى تمثل في التصدي لحالات طوارئ كثيرة جداً تشمل كل من الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. إن المطالب كثيرة والموارد محدودة. وقد تمكنت الإدارة المذكورة، بمواردها المحدودة من الوصول إلى البؤر الساخنة والمناطق التي تحتاجها الكوارث في شتى أرجاء العالم، وتقدم المساعدة إليها. وبما أن إدارة الشؤون الإنسانية هي من أكثر أدوات الأمم المتحدة ظهوراً للعيان فإنها تجذب اهتمام وسائل الإعلام ومن ثم تصبح عرضة للنقد.

والواقع أن التنسيق الجيد هو مفتاح تحقيق نتائج حقيقة للأنشطة الإنسانية، ولا بد من الحفاظ عليه فيما بين الإدارات الوكالات وعلى الصعيد الميداني. إن التنسيق خاصة فيما بين إدارات الأمم المتحدة للشؤون السياسية وحفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية أمر حاسم في حالات الصراع. ولا بد من تعزيز التنسيق فيما بين الإدارات لضمان الوصول إلى السكان الذين يحتاجون المساعدة، وتحسين أمن العاملين في الإغاثة وإيجاد حل دائم للمسببات الجذرية للعديد من حالات الطوارئ المعقدة. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بإجراءات التنسيق المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/49/177 و Add.1)، ويعدها تمام التأييد.

من الواضح الآن أن على الأمم المتحدة، كما توقف في الاستجابة للكوارث التي هي من صنع الإنسان، أن تنشط في اتخاذ تدابير وقائية وتأهيلية من قبل الدبلوماسية الوقائية والتخطيط للطوارئ. ويصدق ذلك على الكوارث الطبيعية أيضاً، كما تجلّي بوضوح في رسالة يوكوهاما التي اعتمدتها المؤتمر العالمي المعنى بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي عقد في آيار/مايو الماضي. ونظراً إلى أن هذه التدابير لا يمكن أن تتخذ إلا بناءً على نظام موثوق به للإنذار المبكر، يود وفد جمهورية كوريا أن يثنى على إدارة الشؤون الإنسانية لشروعها في إقامة نظام معلومات دولي عن الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، ولسعيها إلى إيجاد شبكة الإنذار مبكر للشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلادي أن يركز على ضرورة النظر على نحو ملائم في تعزيز شبكات الإنذار الإقليمية، إذ أن بناء هذه الشبكات، وخاصة في المناطق المعرضة للتضرر، من شأنه أن يعزز على نحو كبير قدرة الأمم المتحدة على مواجهة حالات الطوارئ.

وكما أن من المهم تعزيز تلك التدابير، فمن المهم أيضاً أن تقوم الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامجهما، بتنمية التدابير وتنفيذها، وخاصة في سياق تواصل العمل من الإغاثة إلى التأهيل والتنمية. فهذا التواصل وحده يمكن للبلدان المتضررة أن تتطور بنجاح إلى مجتمعات أكثر

حالات الطوارئ المعقدة، كما أقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال إنشاء أفرقة لإدارة الكوارث وإجراء تقسيم واضح للعمل، دور كفيل بأن يمكن الأمم المتحدة من أداء دورها في الاستجابة الفورية.

ومن المسلم به أنه بينما يفوض القرار ١٨٢/٤٦ إلى المنسق المقيم مهمة تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية، فإن هناك حاجة إلى وجود منسقين مختصين للمساعدة الإنسانية في بعض حالات الطوارئ المعقدة. وقد تبيّن في بعض حالات الطوارئ التي وقعت في الماضي القريب أن القيادة التي وفرها هؤلاء المنسقون كانت مجدية للغاية. وقرارات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تقضي بتعيين منسقين للمساعدة الإنسانية ينبغي أن تقتصر على الحالات التي لا يوجد فيها منسق مقيم، أو التي يكون فيها حجم الحالة الطارئة كبيراً بحيث يتطلب الخبرة التكنية الخاصة أو الحنكة السياسية التي توفر لدى مسؤول كبير يعين خصيصاً لهذه المهمة.

ولقد برهن الصندوق الدائري المركزي لحالات الطوارئ منذ إنشائه على أنه آلية حيوية لتقديم مساعدة مالية فورية لحالات الطوارئري بينما يتم التحضير لنداء موحد وتحقيق الاستجابة له. وبالتالي فإن من الضروري أن يواصل الصندوق تلقي المساهمات والحفاظ على طبيعته الدائمة. وبينما يسمح لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بمرونة كاملة في صرف موارد الصندوق للسيطرة الفعالة على الأضرار في الساعات الـ٤٨ الأولى من وقوع الحالة الطارئة، لأن ذلك هو الوقت الذي تحدث فيه أكبر خسائر في الأرواح. وبينما يحرى التسليم بقيادة الصندوق، نجد أنه مما يدعو إلى الإحباط أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها إدارة الشؤون الإنسانية، فإنها لم تستطع أن تحقق زيادة في المستويات العامة لموارد الصندوق لمواجهة المطالب المتزايدة الناشئة عن حالات الطوارئ الجديدة. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل تحقيق زيادة في حجم الصندوق، ونحث جميع المانحين على الإسهام في ذلك.

وفيما يتعلق بالبند ٣٧ (ب)، يلاحظ وفد بلدي مع التقدير الجهود التي بذلها الأمين العام من أجل تنفيذ القرار ٢٠٨/٤٨ المعنون "تقديم المساعدة الدولية

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد بيتر هانسن، على التزامه الشخصي في معالجة المهام المنطوية بإدارته. لقد لمسنا في السيد هانسن على مر السنين الهمة والروح الخلاقة والقدرة على الأداء. ونحن على ثقة من أن أسلوبه الصريح سيساعد إدارة الشؤون الإنسانية على الوفاء بالدور المتوكى لها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

إن كثرة الحالات الطارئة على مر السنوات القليلة الماضية، وخاصة الكوارث التي هي من صنع الإنسان والناجمة عن النزاعات الأهلية، إنما تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ونحن مقتنعون بأن بعض الكوارث الحالية كان يمكن تجنبها لو كان هناك لجوء أكبر إلى وسائل المفاوضة، والتحقيق، والوساطة والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، وفقاً لما جاء في الفصل السادس من الميثاق. وما لا شك فيه أن الأمم المتحدة تواجه أزمة تمثل في عقد آمال مفرطة عليها، لكنها المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تمنح الأمل للأمم والشعوب التي تعيش أسيرة النزاعات وتسبحها الضطرابات. ولزام علينا أن نؤكد مرة أخرى على أن التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة هو الذي يمكن أن يتيح لنا أن نتوقع، كما جاء في كلمات الميثاق "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ومن ثم أن نفي بالمقاصد التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

كما تؤكد حالة الفوضى والاضطراب التي أثرت على أجزاء كثيرة من العالم النامي في السنوات الأخيرة على الأهمية الحيوية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وسيلة لتفادي حدوث حالات طوارئ إنسانية والتغلب على الكوارث عند وقوعها. فبدون التنمية، يوجد خطر احتفاء النظام المدني والسلم من أجزاء كثيرة من العالم. وبدون التنمية، فإن العديد من حالات الطوارئ الحالية قد تصبح أطول أمداً وأشد قسوة.

وكانت الحاجة الماسة من وراء إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية هي ضمان تنسيق المساعدات التي تقدمها كل المنظمات التي تشتهر في مواجهة حالات الطوارئ. ويجري الانضباط بأنشطة هذه الإدارة وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في المرفق للقرار ١٨٢/٤٦. والدور التنسيقي، الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية في

وتبيّن أن وجود الألغام البرية يشكّل إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن بشكل ناجح. لقد أصيّب بالعجز ما يقرب من ٤٠٠ شخص معظمهم بسبب إنفجار الألغام البرية، ويقال إن هناك ١٠ ملايين لغم زرعوا في أفغانستان. إن الأثر الذي تحدثه هذه الألغام على السكان المدنيين، خصوصاً الأطفال الصغار، يمزق القلوب. لذلك، فإن برنامج إزالة الألغام الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية يعتبر بالغ الأهمية، ليس فقط من أجل الأمن الشخصي للأفغان الذي عادوا، بل أيضاً من أجل تأمين العودة السريعة لللاجئين وإحياء الاقتصادات المحلية في أفغانستان. ونحن نحث مجتمع المانحين على أن يسهم بسخاء في هذا البرنامج.

ويتضح من النداء الموحد الذي أصدرته إدارة الشؤون الإنسانية قبل بضعة أسابيع أن هناك ضرورة عاجلة لتقديم مساعدة إنسانية لتعمير أفغانستان. لقد استثمرت دول العالم مبالغ ضخمة في الصراع الدموي الطويل في أفغانستان. وقوبلت نتيجة الحرب بالترحيب باعتبارها انتصاراً "للعالم الحر". وسوف يكون من المفجع أن تترك الآن الأمة الأفغانية، التي ضربت بقوة وخربت، وحيدة تدبر أمرها بنفسها. فالمجتمع العالمي ملزم أخلاقياً بأن يستجيب بسخاء لمحة أفغانستان.

وتأمل باكستان بإخلاص في أن يستجيب المجتمع الدولي بطريقة سريعة وحازمة للنداء الموحد. ولا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي وهو يشهد المعاناة والتدمير في أفغانستان. وينبغي لشعوب العالم أن تبدي تضامناً مع شعب أفغانستان الشجاع وهو يناضل من أجل أن تلتئم جراحه من حرب كانت مدمرة للغاية.

السيد بول (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم الوفد الليبي أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المفصل (A/49/177) المتعلق بأنشطة إدارة الشؤون الإنسانية. وأرجو أيضاً بتقريره الوارد في الوثيقة A/49/177/Add.1 المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي قدم عملاً بما طلبه الجمعية العامة من تزويدها بتوصياته لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". وتستحق البعثة الخاصة التي يرأسها السفير محمود المستيري تهانينا على العمل الذي قامت به. ويقدم تقرير البعثة الخاصة رؤية ناذنة هامة للحالة السائدة في أفغانستان.

من الصعب تخيل مدى الدمار الذي حدث في أفغانستان نتيجة لحرب وحشية استمرت ١٤ عاماً ولتكشف القتال في كابول وأماكن أخرى في البلاد منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فمن السكان الذين يبلغ عددهم ١٥ مليوناً، هرب أكثر من ٦ ملايين من البلاد خلال الحرب ساعتين إلى اللجوء إلى بلدان أخرى وأساساً إيران وباكستان وبعض المناطق الأخرى من العالم. وتم تشريد ٢,٥ مليون آخرين في الداخل وقتل في الحرب أكثر من مليون رجل و ٢٥٠ ٠٠٠ إمرأة وطفل، وفي الوقت الحالي يوجد ما يقرب من ٢٠٠ شخص مشردين داخلياً في مخيمات قرب مدينة جلال أباد يواجهون شتاءً قارساً. إنه حجم من المعاناة الإنسانية لم يسبق له مثيل.

والآن وبعد أن ترك المحتلون الأجانب ذلك البلد، نجد أنه من المؤسف أن اهتمام العالم انصرف فيما يبدو إلى أماكن أخرى. لقد ترك الشعب أفغانستان الشجاع التصدي بمفرده لمهمة التعمير وإعادة البناء الوطني. وهذه مهمة هائلة. وقد وجدت البعثة الخاصة شعوراً قوياً بين الأفغان:

"**بأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد تخلي عن أفغانستان خلال السنتين الماضيتين"**
(A/49/208، الفقرة ٢٣ (ز))

ويوضح تقرير البعثة الخاصة أن آثار الحرب ملموسة في جميع أنحاء البلاد، حيث يمتد عدم الاستقرار إلى شتى المناطق. وقد تم تحرير النسيج الاجتماعي والحياة الاقتصادية في أفغانستان؛ كما دمرت بالكامل المؤسسات والبني الأساسية المادية. وتوقفت تقريباً الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم. ويعاني معظم الشعب الأفغاني من البطالة والفقر والحرمان والأمراض، و ١٥ في المائة منه إما مشردون أو لا مأوى لهم أو معوزون وسط شتاءً طويل وفاس.

ولذلك، فإن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/466 المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها" يجيء في وقته المناسب. ويوفر التقرير تقديرات شاملة للأزمة الأهلية ومختلف المبادرات السلمية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للاستجابة للاحتجاجات الإنسانية الناجمة عن الحرب المدمرة. وهو يحدد أيضاً مجالات يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم فيها المساعدة استكمالاً للجهود الوطنية للأضطلاع بعملية الإنعاش والتعمير في البلد عندما تسكت المدافع.

واعترافاً بأن التسوية السلمية هي التي توفر الحل الدائم الوحيد للصراع، عقد الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ورئيس غانا، اجتماعاً آخر منذ يومين في أكرا لتبني خلافات بين الفصائل المتحاربة. ومن المأمول أن تؤدي المشاركة الكاملة من جانب الحكومة الانتقالية الوطنية والجماعات المعنية الأخرى إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق يكون مقبولاً من جميع الأطراف. ويجب أن يدرك أطراف الصراع عدم جدواً مواصلة استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية وأن ينصاعوا لرغبة الشعب الليبيري في السماح له بانتخاب زعيمه بحرية. ويجب أن يتبنوا أيضاً أن حسن نية أشخاصاً إفريقيين ومساندتهم وكذلك مساندة المجتمع الدولي ليست بلا حدود. ويتعين أن يتقبل الليبيريون حقيقة أننا نحن الذين لا بد أن نقرر مسار بلدنا في المستقبل.

وتعد السلطات الليبيرية حالياً خطة مفصلة لتعمير ليبريا تحدد الأهداف والغايات الإنمائية وتعيين البرامج ذات الأولوية التي تحتاج إلى مساعدة من المانحين. وفي الوقت ذاته، فإن الصندوق الاستثماري الليبيري يحتاج بصفة عاجلة إلى إسهامات لتمكين الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من الوفاء بولايتها وللإنفاق على القوات المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية.

وإن إعادة اللاجئين الليبيريين إلى وطنهم وتسيير وإعادة تأهيل المقاتلين والأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات عامة ورئاسية، هي بعض من الأولويات المبنية في مشروع القرار المتعلق بليبيريا (A/49/L.32)، الذي قدمه هذا الصباح ممثل غانا بوصفه رئيساً للمجموعة الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود الانضمام إليه في مطالبة الجمعية العامة باعتماد

وقد واصلت إدارة الشؤون الإنسانية، منذ إنشائها القيام بدور هام في تنسيق تقديم المساعدة الطارئة لشعوب تعاني من ظروف صعبة على الصعيد العالمي، ولا سيما للضحايا الأبرياء للصراعات الأهلية وغيرها من الكوارث. إن التعاون المتزايد بين إدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية قد زاد من كفاءة الأمم المتحدة في الاستجابة للطوارئ الإنسانية. ولذلك أود تهنئة وكيل الأمين العام بيتر هانسن والموظفين العاملين معه على هذا الإنجاز الهام. إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، الذي أشرت إليه توصيات سيكون المضي في تنفيذها مفيدة للغاية، وهي تستحق مصادقة الجمعية العامة.

ومما يدعو إلى القلق المتزايد عدم الانتفاع بجزء كبير من موارد الأمم المتحدة لتعزيز التنمية والتعاون بين الدول الأعضاء، حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فهو يخصّ بذلك لتمويل عمليات حفظ السلام وللتصدي للطوارئ الإنسانية والكثير منها ناشئ عن صراعات أهلية.

وإذ تقترب الأمم المتحدة من عمر يبلغ زهاء نصف قرن، يجب اتخاذ إجراءات جماعية تعكس هذا الاتجاه الذي يشكل خطراً جدياً على النظام العالمي المرتجم إلى أكثر سلاماً. وفي هذا الخصوص، ربما يكون اتخاذ إجراءات جماعية لتوقيع بعض العقوبات هو وحده الأمر الذي سيردع مرتكبي الكوارث التي هي من صنع الإنسان وغيرها من الصراعات عن القيام بمثل هذه الأنشطة التي ما برحت تستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة باعتبار ذلك حتمية أخلاقية.

وقد انقضى نحو خمسة أعوام منذ أن اضطرَّ شعب ليبريا، رغم أنه إلى أن يعيش في حربٍ وخوفٍ نتيجة لحربٍ لا معنى لها. وعلى الرغم من رغبة الشعب في أن يعيش في سلام وأن يعيد بناء حياته، فإن الفصائل المقاتلة وبخاصة قادتها العسكريون، يتمادون في محاولاتهم الاستحواذ على السلطة السياسية بقوة السلاح، بمساعدة مقدمة من بعض القوى الخارجية. وقد دمرت الحرب الهياكل الأساسية للبلد وشردت أكثر من مليون من السكان في الداخل وأرغمت أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ على أن يصبحوا لاجئين في بلدان المجاورة.

والضغوط المحتبسة من شكاوى الماضي قد انفجرت، مسببة صراعات ونزاعات أهلية تدعو إلى الانزعاج ولقد ازدادت مطالبة المجتمع الدولي - أي مطالبة العديد منا نحن الجالسين هنا في هذه القاعة اليوم - بأن تعنى الأمم المتحدة بالضحايا. وبالتالي، يزداد الطلب على المساعدة الإنسانية أضعافاً مضاعفة، في حين أن تكاليف وتعقيديات تقديم المساعدة على نحو فعال تزيد حتى عن ذلك.

وتنطلق حكومة بلادي من فرضية مؤداها أنها لم ولن تستطع أن تقف بمعزل عن المعاناة الإنسانية واليأس. ففي الواقع، علينا نحن الجالسين هنا اليوم التزام حيال أنفسنا وحيال مثلنا العليا التي نتشاطرها كأعضاء في الأمم المتحدة أن نبذل قصارى جهودنا للتخفيف من معاناة البائسين والمشردين. كما تنطلق أيضاً من تفاؤل مؤداه أنه في مقابل كل أزمة حالية هناك أزمة أخرى توشك أن تحل.

فعلى سبيل المثال، يتضمن نداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والخاص بهايتها، وهو نداء سيصدر قريباً، مشاريع وأنشطة ستساعد أبناء هايتي على بناء أمة قابلة للبقاء اقتصادياً، وسياسيّاً، وببيئياً حتى لا يضطروا مرة أخرى للبحث عن مستقبلهم في مكان آخر. إن برنامج تقديم الإغاثة الاقتصادية في الحالات الطارئة - وهو جهد مشترك للتعمير وإعادة التأهيل سيبدأ في أوائل العام القادم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وكالة الولايات المتحدة للمساعدة الإنمائية - ما هو إلا امتداد منطقي للنداء المذكور. فهما يتناولان معاً التواصل الهام من الإغاثة إلى التنمية الذي كثيراً ما نطالب به جميعاً لكنه نادراً ما يتحقق.

إن تجربة العاملين الماضيين في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه، قد برهنت على صحة القرار ١٨٢/٤٦ في توفير إطار لتنسيق المساعدة الفوبيّة التي تقدمها الأمم المتحدة. وبالرغم من انكماش موارد إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بسبب الموجة المتزايدة من حالات الطوارئ الإنسانية، فإنها تضطلع بدور حيوي في تنسيق المساعدة الفوبيّة في العالم أجمع. وتعترف الولايات المتحدة، بصفة خاصة، بالقيادة القوية لوكيل الأمين العام بيتر هانسن، وللمفوضة السامية لشؤون اللاجئين السيدة سداك أوغاتا، في الاستجابة للأزمة في رواندا.

مشروع القرار بالإجماع. فتنفيذ الكامل يكفل لشعب ليبريا مستقبلاً يبشر بمزيد من الأمل.

فهل لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وامتنان شعب ليبريا للتعاون والمساعدة اللذين واصلت تقديمها لنا الأمم المتحدة والحكومات الصديقة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية فيما نحن نسعى إلى تحقيق حل سلمي للصراع الدائر بيننا.

ونشيد بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز ما تضطلع به من تنسيق وما تقدمه من مساعدة إنسانية وفوبيّة في حالات الكوارث، مما يؤكد من جديد إيماننا بالتزام المنظمة بتعزيز وحماية رفاه جميع الشعوب اعتراضاً باتمامنا المشترك إلى الجنس البشري.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نرحب بالفرصة المتاحة لنا اليوم لمخاطبة الجمعية العامة أثناء مناقشة موضوع المساعدة الإنسانية التي هي مناقشة في محلها دائمًا. وقد واجه المجتمع الدولي، منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة لعام ١٨٢/٤٦ عدداً يتجاوز ١٠٠ كارثة طبيعية متاجنة وأكثر من ٢٥ حالة طارئة اجتماعية - سياسية معقدة. ومن المفجع أن مجموعة من الكوارث التي هي من صنع الإنسان قد التقت مع الكوارث الطبيعية لتشكل طليقاً غير مسبوق على المساعدة من جانب الأمم المتحدة، استجابة للأزمات الإنسانية. وعلى الرغم من توفر الكثير مما يمكن أن تفخر به الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل، فإن الحاجة الملحة تدعونا أيضاً إلى التخطيط لمواجهة التحديات التي تأتي في المستقبل بكفاءة أكبر ونجاح أكبر.

ثمة رابطة متزايدة بين حفظ السلام والعمليات الإنسانية. فعدد البعثات الإنسانية البحتة آخذ في التقلص. وبعثات حفظ السلام التي ليست لها آثار إنسانية تصبح بدورها أندر وأندر. واليوم، عندما يفكر المرء في تقديم الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية فإنه يفكر في إرسال قوافل الغذاء عبر طرق تسدّها عناصر معادية، أو إرسال إمدادات طبية عبر أجواء تطولها مدافعان الأعداء، أو يفكر في مفاوضات تدور يوماً بيوم على مجرد الحق في إنقاذ الأرواح البشرية.

وليس بخاف على أحد أن آثار الحرب الباردة التي كانت تحفظ الاستقرار وتتشلّح الحركة قد بللت،

تستمر إدارة الشؤون الإنسانية في استخدام الفائدة المتاحصلة للصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ، لتمويل ترتيبات التنسيق السريعة في الميدان. كما درحب بسعي وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى التشاور مع الدول الأعضاء حول كيفية توسيع قاعدة المانحين. ولا بد من تأييد مثل هذه المساعي وتوسيعها.

ونحيي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على حرصها على أن يكون تعين منسق حالات الطوارئ أو تسميتها لمنسقي المساعدة الإنسانية، شفافاً ومتسقاً مع روح قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ١٩٩/٤٧ فالحاجة إلى التنسيق السريع والفعال على مستوى الميدان لا تتطلب ما هو أقل من ذلك.

ونظراً لهذه الحاجة الماسة وندرة الموارد المتاحة للتنسيق الميداني، علينا أن نتأكد من أن كل دولار متاح يجري انتقاده على نحو حكيم وكفؤ وبأسلوب منسق ومتماضك. فالحكمة، والكفاءة، والتنسيق، والتماسك أمور لا تتأتي، للأسف، بطريق الصدفة. وأية مساعدة إنسانية فعالة ومستدامة تتطلب تخطيطاً ودراسة متأنيين من جانب جميع الفاعلين في منظومة الأمم المتحدة. وعلينا أن نتعاون سوياً، ليس فقط للاستجابة لحالات الطوارئ، لكن أيضاً للتخطيط لها ولتوقي حدوثها واحتواها ووضع حد لها.

ولكي يحدث ذلك، يتوجب علينا أن نكيف مؤسساتنا وإجراءاتنا وفقاً لحالة العالم كما نراه اليوم. والعالم الذي نراه اليوم لا يسير على هوى أي هيكل بيروقراطي ولا يتبع أي خريطة تنظيمية. فالآزمات التي يمكن تصنيفها اليوم على أنها إنسانية أو عسكرية أو سياسية بحثة نادرة جداً. ونتيجة لذلك، يجب أن يتضمن التخطيط للمعونة الإنسانية اعتبارات الأمان وغيرها من العوامل الأخرى التي قد تظهر على الساحة عند محاولة إيصال المعونة.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يأخذ التخطيط لبعثات حفظ السلام، وغيرها من البعثات المتصلة بالأمن، البُعد الإنساني في الحسين. فالاضطراب والعنف يخلفان لا جئين، وأطفالاً ذوي عاهات، ويدمران القرى، ويعيثان الفوضى في النشاط الاقتصادي العادي. وهذا يعني أنه يتوجب علينا أن نتناول كل هذه المشاكل على أساس متكامل. وعلينا أن نشرك إدارة الشؤون الإنسانية على

لقد تطورت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتصبح محفلاً فعالاً وهادفاً. وقد توصل الأطراف المشاركون في تلك اللجنة الدائمة إلى تفاهم مؤدّاه أن عليهم أن يعملوا معاً لحل الآزمات التي يشعر الكثيرون منها أنها غير قابلة للحل.

ومع ذلك، لا نستطيع أن ندعى حكومات بأن لديها جميع الحلول. فالمشاكل التي نواجهها تتطلب جهداً فائقاً يعتمد على شراكة بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وهذه الشراكة يجب أن تكون طبيعتها متعددة الأطراف، وأن تضم الحكومات في المناطق المتضررة فضلاً عن المانحين، والمنظمات غير الحكومية المحلية منها فضلاً عن الدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء.

إن الصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ قد وفر التمويل الأساسي اللازم لبدء عمل الوكالات الفوتوثية ولتمكن إدارة الشؤون الإنسانية من تنسيق الاستجابة السريعة. إلا أن ثمة حاجة ماسة لإتاحة مزيد من المعلومات لنا عن الكيفية التي تستخدمنها تلك الموارد، إذا ما كان لنا أن نقنع أنفسنا بضرورة توسيع الصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ. ويتعين على إدارة الشؤون الإنسانية، في إعداد النداءات الموحدة، أن تلقي الضوء على الموارد التي تقتربها الوكالات ذات الصلة، وأن توضح الأنشطة التي دعمتها تلك الأموال، كما يجب أن تبرز أهمية سداد المحسوبات للصندوق الدائمي المركزي لحالات الطوارئ، حتى تكون هناك أموال متاحة دائماً للاستجابة لحالات الطوارئ القادمة.

وعلينا ألا نغفل عن الطابع الدائم لنفقات الصندوق المذكور أعلاه، أو للاحتجاجات الطارئة الأولية التي تدعمها تلك النفقات، وعما ينتظر من تبيان المانحين لفائدة تمويل مثل هذه الأنشطة عند استجابتهم للنداءات.

ولا بد أن تدرك الدول الأعضاء ضرورة الأنشطة التنسيقية للاستخدام الفعال والشامل للمساعدة الإنسانية الأوسع. إننا نعتقد أن وجود مصدر ثابت لتمويل تنسيق الاستجابة السريعة ليس مجرد أمر مرغوب فيه بل هو شيء لا بد منه. لذلك، نؤيد بشدة توصية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأن

الرغم من أنها كانت استجابة لكارثة طبيعية، فإن هناك دروسا يمكن استخلاصها حول الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة - ويجب عليها - أن تعالج بها الكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان. واسمحوا لي أن أذكر الحاضرين هنا اليوم بالعناصر الأربع الأساسية: أولاً، نهج متكامل؛ ثانياً، نظام للمعلومات لإعطاء إنذار مبكر؛ ثالثاً، استجابة سريعة؛ رابعاً، درجة عالية من التنسيق والاتصال فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة وإداراتها المعنية. ومن بين هذه العناصر فإن الاستجابة السريعة هي أصعبها تحقيقاً، لأنها لا تتطلب مجرد الالتزام بتقديم الموارد فحسب بل أيضاً توفر الإرادة السياسية اللازمة للعمل.

واسمحوا لي أن أعود مرة أخرى للتوكيل قليلاً على المأساة في رواندا. لقد بذل المجتمع الدولي جهداً غوثياً إنسانياً هائلاً للتحقيق من المعاناة الإنسانية الكبيرة الناجمة عن الأزمة في رواندا. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهد كبير على العديد من الجبهات لتحقيق الاستقرار في الوضع والمساعدة على النهوض بالأحوال التي تشجع عودة اللاجئين وتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الدائم.

وربما تكون الحرب في رواندا قد انتهت، إلا أن الأسباب الكامنة وراء الاضطراب لا تزال قائمة: فلا يزال مليونان من اللاجئين موجودين خارج البلاد، علاوة على مئات الآلاف من المشردين داخلياً. وتقوم الفصائل المسلحة المتطرفة بتفعيل العنف في المعسكرات وتخويف اللاجئين الذي يرغبون في العودة.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن تمثل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي في ضمان عدم استئناف أعمال القتال والعنف على نطاق واسع، وإقامة الظروف داخل رواندا لتمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية الشاملة. ونحن بحاجة إلى تحسين الأمن والاستقرار داخل رواندا، عن طريق زيادة الوزع الفعال لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، وتعجيل وزع مراقبتي حقوق الإنسان. إننا بحاجة إلى تعزيز الأمن في المعسكرات خارج رواندا. وبحاجة إلى التعرف على المخططين والمنفذين لأعمال إبادة الجنس ومعاقبتهم بناء على أحكام معجلة تصدرها المحكمة الدولية.

نحو أوثق في تخطيط عمليات حفظ السلام. إن عملية إعادة التنظيم الأخيرة للإدارة التي قام بها وكيل الأمين العام السيد هانسن تتصدى لهذا التحدي. وعليها أن تؤيده في جهوده الرامية إلى زيادة تطوير وتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية.

إن التدخل السريع أمر له أهمية لا تقل عن أهمية اتباع نهج متكامل تجاه مناطق الأزمات. ونظرًا للمخاطر الإنسانية يجب أن يكون واضحًا أن درهم وقاية يساوي قنطرة علاج، ففي حالات عديدة، كان يمكن إنقاذ العديد من الأرواح، وتجنب صعاب لا حصر لها وإعادة توجيه ملايين الدولارات صوب منع وقوع كوارث أخرى أو الإقلال منها إلى أدنى حد، لو أتنا فقط تصرفاً تصرفًا أسرع وأظهرنا قدرًا أكبر قليلاً من بعد النظر وحرصاً على المزيد من الاستعجال.

ولئن كانت الدبلوماسية الوقائية أمراً غير ميسور دائمًا، فإن الأمر إذا تعلق بكوارث طبيعية يمكن التنبؤ بها، تصبح لدينا قدرة جماعية على التدخل السريع وتحقيق النتيجة المرجوة. ولهذا السبب تضررت حكومة بلادي بأن تعلن إسهامها الأخير بمبلغ ١٠٠ ألف دولار للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وهذا الإسهام سيدعم التنفيذ العالمي لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية. وخطة العمل هذه صك هام لأنه وسيلة تمكن الحكومات الوطنية من إدماج برامج الحد من الكوارث في تخطيطها الإنمائي والبيئي.

إن من السهل على المرء، بالطبع، أن يتكلم عن أهمية التطلع إلى المستقبل، ولكن ليس من السهل عليه دومًا أن يقوم باللازم. والمسائل العاجلة تحملنا على طرح المسائل الهامة جاذباً، ولكن لا بد لنا، في ضوء شحنة الموارد، أن نبذل ما في وسعنا للعثور على ما يلزمها من الموارد والحكومة لمنع تحول مشاكل اليوم إلى أزمات الغد. ولكن كيف لنا أن نفعل ذلك؟ وما الذي تعنيه الدبلوماسية الوقائية في هذا السياق؟

يجب أن يكون لدى الأمم المتحدة وجميع وكالاتها الاستعداد والقدرة لجمع البيانات من أجل إعطاء إنذار مبكر عن أزمة وشيكه. وقد كانت استجابة الأمم المتحدة لحالة الجنادف الطارئة في الجنوب الإفريقي في عام ١٩٩٢ مثلاً لكيفية سير هذه العملية. وعلى

الإنسانية بعنابة في ضوء خبرتنا التنفيذية باعتبارنا أكبر شبكة في العالم للخدمة الإنسانية. ونحن نرحب، بلغة الوقت الراهن، "أن نضيف قيمة" لمداوالات الجمعية العامة، ونأمل أن تكون علاقتنا دوماً علاقة زملاء يبحثون معاً عن أفضل الحلول وأكثرها عملية وإبداعاً لتلبية احتياجات الخدمة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة على الجمعية العامة، أي البند ٣٧ (أ) من جدول الأعمال، فنحن نؤيد بشكل عام التقرير (Add.1 A/49/177) بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الأفكار المتعلقة بالموضوع العام أي تنسيق العمل الإنساني في حالات الكوارث، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

إن الاستجابة للكوارث اليوم تسبب مشاكل كثيرة بالنسبة للوكالات التنفيذية مثل الاتحاد الدولي. وفي كثير من المناطق، يتعرض مبدأ الروح الإنسانية للتآكل التدريجي. فالوكالات التي تعمل على تخفيف المعاناة، بينما وحيشاً وجدت، تجد نفسها في كثير من الأحيان تنشط في فراغ سياسي. ونحن نعالج آثار الكوارث، ولكن كثيراً ما تبقى الأسباب بلا حل. والمعونة الإنسانية لا يمكن أن تصبح بدليلاً لصنع السلم وحفظ السلام. وفي وضع الاستراتيجيات لمعالجة الكوارث المعقّدة، يجب معالجة البعدين السياسي والعسكري جنباً إلى جنب مع البعد الإنساني، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التمييز الواضح في الميدان بين العمل الإنساني والأعمال الأخرى التي يتخذها المجتمع الدولي - وهذه موازنة صعبة ولكنها ضرورية.

وعلاوة على ذلك، لم تعد كوارث اليوم تتخذ صورة بسيطة تنطوي على مجرد معاناة الأبرياء وتمثل قضايا سهلة. إن الحاجة إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان، سواء في الماضي أو في الحاضر، تحتل مكانها غير المرئي إلى جانب الحاجة إلى توفير الخدمات الضرورية للبقاء على الحياة. وفي الوقت ذاته فإن الاستجابة للكوارث مع ازدياد تعقيدها، أصبحت تؤدي بصورة متزايدة على مسرح علني وأمام مختلف المشاهدين بما لذلك من تشعبات على نوعية إيصال الخدمات وعلى الدعم التمويلي.

ونحن بحاجة إلى تحسين الأوضاع داخل رواندا بتقديم المساعدة للحكومة الجديدة لتمكينها من العمل واستعادة الخدمات الأساسية. واستئناف سير القضاء. ونحن بحاجة إلى ضمان وفاء الحكومة الجديدة بوعدها بتنفيذ المبادئ الأساسية لاتفاقات أروشا للسلم: مشاطرة السلطة، وإنشاء قوات أمن موحدة، واحترام حقوق الإنسان. ويلزم متابعة هذه الأهداف من منظور إقليمي، بمشاركة نشطة من جانب جيران رواندا. وهذا يمثل بالفعل مسعى طموحاً لا يمكن أن ينجح إلا بدعم مستمر ومنسق من جانب المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية العمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية والأمم المتحدة ككل لمساعدة المحتججين. فوراء احصاءات العثاث المضطط بها، والدولارات الموزعة، وأطنان المؤن التي تم إيصالها، هناك الواقع الإنساني المتمثل في الأرواح التي أُنقتذت، والأطفال الذين أطعموا، والأعمال التي تولدت من جديد. ونظراً لأن للكثير من العثاث الإنسانية الآن بعضاً سياسياً، ونظراً للإحباطات الهائلة التي تعرضنا لها في بعض المناطق، فمن المفيد التأكيد مرة أخرى على المبدأ القائل إنه متى أذنت الأمم المتحدة بإيصال المساعدة الإنسانية، لا يحق لأي قوة على الأرض أن تمنع إيصالها. إن استجمام الإرادة والقوة اللازمين لإنقاذ هذا المبدأ أمر يشكل تحدياً ومسؤولية بالنسبة لنا جميعاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للسيد ماريو لاندر، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد لاندر (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي شرفني وسروري أنأشكر جميع الدول الممثلة هنا التي شاركت في منح اتحادنا الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يضم ١٦٣ عضواً، مركز المراقب الدائم في محفل الأمم هذا.

وأود أن أعرب عن سعادتي وفخر الاتحاد الدولي بمناسبة تقلده دوره في الجمعية العامة كمراقب دائم. إن منحنا هذا المركز يُعد شرفاً كبيراً لنا. ونحن نتعهد بألا نعرب عن آراء إلا بعد دراسة متأنيّة وبصورة تتناسب مع الإحساس وبأن نبحث المسائل المتعلقة بالخدمة

المساعدة الإنسانية. وهي في الوقت الراهن خطيرة بشكل خاص في العديد من مخيمات اللاجئين الروانديين، حيث تقوم في بعضها عصابات من الجنود السابقين باتخاذ اللاجئين رهائن بمعنى الكلمة.

إن مخيماتنا التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوغندا وبوروندي وتنزانيا وزائير حيث نعني بأكثر من ٨٠٠ لاجئ، نجت إلى حد كبير من هذه الأوضاع حتى الآن. ونعتقد أن هذا يرجع إلى الطريقة التي نعمل بها من خلال هيئات محلية وتوخيا لجدول أعمال طويل الأجل. لكن الحالة يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها. وعلى أية حال فإن جميع الأفراد التابعين لنا العاملين في المخيمات، متخصصون في الخدمة الإنسانية وليسوا رجال شرطة. وثمة مشاكل أمنية متباينة تؤثر على جهود الإغاثة الإنسانية في أماكن تفصل بينها مسافات شاسعة مثل أفغانستان وباكستان وجورجيا وسري لانكا وكينيا.

إننا ملتزمون تماماً بتأييد مبادئ الإنسانية والدفاع عنها، ليس فقط لأنها هامة، وإنما لأننا في وضع متميز لكوننا قادرين على العمل مباشرة مع حوالي ١٩ مليون فرد من ضحايا الكوارث في أنحاء العالم. وهذه الميزة لا تسمح لنا فحسب - وإنما تزمنا أيضاً - برفع أصواتنا دفاعاً عن مبادئ الإنسانية، وهذا التزام أعتقد أن بوسعنا أن نفي به هنا في الجمعية.

في هذا السياق، أود أن أبرز مشكلة الكوارث "الرائحة" أي التي تلقى الكثير من التغطية الإعلامية والتمويل الكافي. لكن هناك كوارث أخرى يعاني ضحاياها معاناة لا تقل عن ذلك، وهم مهملون ومتجاهلون ومنسيون. ويجب أن نجد الطرق لمساعدة جميع ضحايا الكوارث بنفس القدر بصرف النظر عن مدى اهتمام الصحافة أو الرأي العام بهم.

وبالمثل، يجب أن نجد طرقاً أفضل لاسترقاء الانتباه لضرورة توقي المعادنة وتخصيص الاعتمادات لهذا الغرض بدلاً من مجرد التعامل مع الكارثة بعد حدوثها. إن الاستعداد للكوارث وبناء قدرة المؤسسات المحلية أمران قد أهملاً في السنوات الأخيرة إلا من الناحية الخطابية. إن النسبة المئوية التي حظي بها الانفاق على الإغاثة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد تزايدت، مما أدى إلى تحويل أموال كان يُراد بها أصلاً الوفاء باحتياجات الاستعداد التي هي احتياجات

وفي سعينا إلى القيام بدور أمين وفعال، بالتعاون الوثيق مع الوكالات التنفيذية الأخرى، أصبحنا على اقتناع على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية بأنه صار لزاماً على الوكالات الإنسانية، بأكثر من أي وقت مضى، أن تفكر ملياً في كيفية العمل بطريقة محايدة ومستقلة وغير منحازة وأن تراعي الآثار المترتبة على ذلك في أدائها الفعلي. إن وضوح القصد والعمل مبدأً أساسياً يسمح للوكالات بأن تمر عبر حقل الألغام السياسي الذي تشغله الكوارث المعقدة في يومنا هذا.

ولهذا السبب قام الاتحاد الدولي، بالتعاون مع منظمات شقيقة هي لجنة الصليب الأحمر الدولي وستة من الرابطات الدولية للمنظمات غير الحكومية، بإعداد وتطبيق مدونة سلوك لوكالات الإغاثة. وترسي هذه المدونة للمرة الأولى مجموعة من المعايير الأخلاقية والسلوكية التي يصح وينبغي أن تلتزم بها، جميع المنظمات الدولية العاملة في ميدان الاستجابة للكوارث. وأعتقد أن وضع وبلغ معايير امتياز متفق عليها في مهنتنا المختارة، بما من أكثر السبل فعالية لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات.

وبينما التنسيق عنصر رئيسي في تحسين الاستجابة لحالات الكوارث، فإنه يجب أن يكمله تفهم أفضل لما يعنيه هذا من الناحية العملية. إن تجربتنا بخاصة في الكوارث الكبرى التي وقعت مؤخراً في الصومال، وليبريا ورواندا، تعزز اقتناعنا بأن الكيفية التي توصل بها الوكالات المساعدة لها أهمية تعادل أهمية ما توصل له.

إن المشاكل الأمنية الخطيرة في حالات الكوارث وبخاصة تلك المتعلقة بالأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين مسألة هامة. وقد تناول الأمين العام هذه الحالة بشكل بلين.

وكما تعين على المساعدة الإنسانية أن تستحدث طائفة من الأدوات لأداء عملها، سيكون على حفظ السلام أن يحذو حذوها. وإحدى هذه الأدوات يمكن أن تكون قوة شرطة وبالتحديد قوة لتوقيف الأمن في مخيمات اللاجئين والنازحين حيث يوجد تهديد لرفاه المقيمين بالمخيمات. إن عدم توفر الأمن في أماكن مثل يوغوسلافيا السابقة والصومال معروف تماماً، إلا أن الحالة أصبحت مزمنة في مناطق عديدة تقدم فيها

لا تُعد فورية بالقدر نفسه، ولكنها جوهرية في الواقع
بقدر أكبر.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إننا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فخورون للغاية إذ شارك زملاءنا من لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا المحفل. ومع إننا منظمتان مستقلتان، فإننا نتمنى أن نتكلّم إلى أقصى حد ممكّن بصوت واحد عن مسائل الخدمة الإنسانية، وبطريقة واضحة ومسؤوله وذلك باسم أكثر سكان العالم ضعفاً وأشدّهم معاناة.

إنني أكرر القول بأننا فخورون للغاية إذ ننضم إلى صفوف المأذون له بالمشاركة في مداولات هذه الجمعية الهاامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء، بأننا، نظراً للتأخر الوقت، سنستمع في صباح يوم الجمعة الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى باقي المتكلمين الذين كانوا مدربين على قائمة المتكلمين عصر اليوم.
وأتمنى للجميع عطلة سعيدة وآمنة بمناسبة عيد الشكر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٧٠.